گۆڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٣ ژ. ٢، ٢٠٢٤
https://doi.org/10.25007/ajnu.v13n2a1765
e-ISSN: 2520-789X ،CC BY-NC-ND 4. 0. – المشاع الابداعي النسبي
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

أثر النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني على مؤشر تنميّة الموارد البشريّة في العراق للمدة (2000-2020)

الهام موسى محمد كلية الأدارة والأقتصاد جامعة دهوك، كردستان، العراق
الدكتور زكي متي عقراوي كلية الأدارة والأقتصاد جامعة دهوك، كردستان، العراق

المستخلص

تسعى دول العالم قاطبة إلى تحقيق مستويات متقدمة من التنميّة البشريّة وذلك لأهمية الكبيرة لهذا الموضوع لتحقيق الأهداف المرجوة منه خدمة للمجتمع وزيادة الرفاهيّة التي تعد الحلقة الأخيرة من التنميّة الاقتصاديّة، إلا ان هذه التنميّة البشريّة لا تحقق إلا من خلال استهداف سياسات رشيدة في التعامل مع مؤشرلتها الرئيسة والأخرى الفرعية الأمر الذي يتطلب تحقيق مستويات عالية من قيم دليل التنميّة البشريّة من خلال تعظيم مؤشرات هذا الدليل متمثلة بالتعليم والصحة والدخل .

كما ان هذه التنميّة تتأثر بمجموعة من المتغيرات منها ماتم اختياره لغرض الاختبار إلا وهي متغيرات الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي لبد العراق وللمدة الزمنية (2000-2020) اذ تم في هذه الدراسة التطرق إلى الجوانب النظرية لما يتعلق بالزيادة السكانية ونظرياتها والنمو الاقتصادي ونظرياته، ومن ثم التنميّة البشريّة ومفرداتها ومتعلقاتها وصولاً إلى تطبيق عملي شمل المحور الأول اختبر العلاقة بين النمو السكاني، والنمو الاقتصادي للمدة المشار إليها لاختبار اتجاه العلاقة بين المتغيرين التي لاتزال موضع جدل حتى الان ونتيجة استخدام التحليل الكمي وباستخدام طريقة الحدين الصغرى الاعتيادية واعتماد النموذج الانحدار الخطي البسيط تم التوصل إلى ان العلاقة بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي في العراق هي علاقة إيجابية دلت عليها قيمة معلمة المتغير المستقل (الزيادة السكانية) وكانت العلاقة معنويّة من خلال قيمة (t) المحسوبة التي ظهرت والتي كانت أكبر من قيمة t الجدولية. وشمل المحور الثاني من التطبيق العلمي لهذه الدراسة استخدام أدوات الاقتصاد القياسي الحديث لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الزيادة السكانيّة والنمو الاقتصادي) مع المتغير المعتمد (دليل التنميّة البشريّة) وبعد استخدام برنامج (Eviews 10) تم التوصل إلى النموذج الذي يمثل العلاقة بين المتغيرات وكذلك تحديد فترة الابطاء المثلى من خلال منهجية (ARDL) بعد ان اتجه التحليل نحو هذه المنهجية وبعد اجراء استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والتي استقرت عند الفرق الأول جميعاً، وبذلك تم أيضاً اختبار التكامل المشترك فاظهرت النتائج وجود هذا التكامل فضلاً عن وجود توازن للعلاقة بين متغيرات الدراسة في الأمد القصير والامد الطويل، ومن ثم تم اختبار هذه العلاقات من خلال الاختبارات التشخيصية لعدم ثبات التباين والارتباط التسلسلي بين البواقي واختبار التوزيع الطبيعي وأخيراً تم اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعالجات النموذج. وقد تم أيضاً وضع مجموعة من الاستنتاجات التي شملت استنتاجات الجانب النظري ومن ثم الاستنتاجات التي استندت إلى النتائج التي تم الحصول عليها من الجانب التطبيقي، واشفعت الدراسة بمجموعة أخرى من التوصيات لفرق تحسين العلاقة بين المتغيرات وصولاً إلى تنمية بشريّة متقدمة وتحقيق قيم عالية لدليل التنميّة البشريّة في العراق.

مفاتيح الكلمات: النمو السكاني ، النمو الاقتصادي ، الزيادة السكانيّة ، مؤشر تنميّة الموارد البشريّة ، دليل تنمة البشرية، الاقتصاد العراقي.

1. المقدمة

تباينت وجهات النظر من خلال النظريات الاقتصاديّة والباحثين في مجال تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانيّة والتي اخذت ثلاثة اتجاهات: الأول تطابق مع افتراض ان النمو السكاني سوف يؤدي إلى علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي وبالتالي تحفيز الاقتصاد الوطني وهو ما أيده (كينز) حيث بين بان معدل النمو الاقتصادي ينخفض من خلال توازن الدخل القومي الذي يستند إلى الزيادة السكانية والتقدم التكنولوجي فضلاً عن الشراكة الرأسمالية، وبذلك ينخفض التوظيف الكامل للموارد البشريّة والاقتصادية وصولاً إلى نمو اقتصادي مستمر، ان هذا التوافق في العلاقة سوف ينتقل نحو تأثيرات أخرى إيجابية على مؤشرات التنميّة البشريّة. في حين كان الاتجاه الثاني والذي يستند إلى مساهمات باراء (Robert Malthus) في عام (1798) والتي أظهرت الاضرار التي ممكن ان تحدث في النمو الاقتصادي نتيجة الزيادة السكانية مع احداث العديد من المشاكل من ضمنها التأثيرات السلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي يكون شكل التأثير باتجاهات ومسارات متماثلة قد تكون في غالبيتها سلبية في مؤشرات التنميّة البشرية. أما الاتجاه الأخير فيمثل بالعلاقة غير المحدودة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وان طبيعة هذه العلاقة غير مستقرة وغير ثابتة وبذلك سوف لم تتضح معالم التأثيرات المجتمعية للنمو الاقتصادي والسكاني في مؤشرات التنميّة البشرية .

كما وتشير الآراء الأخرى إلى وجود عوامل أخرى تحدد هذه العلاقة والتي سوف تنعكس في مؤشرات التنمية البشرية ومن ضمنها النظام السياسي السابق في البلد والذي سوف يمتد من خلاله مجموعة متغيرات وعوامل منها تفور القطاعات الاقتصادية وتوفير فرص العمل واتجاهات الإنماء المالية والتفريخ وغيرها .

وفي العراق ونتيجة الظروف غير الاعتيادية التي تفرض لها خلال الفترة الماضية فقد كانت هنالك زيادة سكانية عالية قبل عشرة سنوات وصلت إلى (3,3%) في حين انها انخفضت في السنوات الماضية إلى (2.6%) وهي لاتزال زيادة سكانية كبيرة حسب ماجاء في تقارير وزارة التخطيط العراقية، وتتوقع الوزارة انخفاضها في السنوات اللاحقة إلى (2%) إن هذه الزيادة السكانية رافقتها مشاكل اقتصادية كبيرة منها تفشي الفقر والأزمات المالية المتعددة التي انعكست على النمو الاقتصادي ولذلك ان لهذه المتغيرات التأثير في مؤشرات التنمية البشرية وهذا ماسوف يتضح من خلال الجانب التطبيقي لهذه الدراسة .

1-1 مشكلة الدراسة: يعد العنصر البشري من أهم موارد التنمية الاقتصادية، لهذا فان الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية تنصب في اتجاهات تنمية الموارد البشرية، وتركز بذلك على الأفراد وعلى المؤسسات التي تدعم كفاءتهم ومهاراتهم وباتجاهات متقدمة في مقدمتها التعليم والعناية الصحية فضلاً عن تحسين أوضاعهم الاقتصادية، وهو مايشير إلى تحسين في مستويات معيشتهم وتحقيق الهدف الأمثل في الوصول إلى درجات متقدمة من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية . كما ان المشاكل السكانية وارتباطها المباشر بالتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية أصبحت تمثل مكان الصدارة لدى العديد من دول العالم فضلاً عن المنظمات الدولية والمفكرين ومراكز البحوث العالمية. فالنمو والتنمية متدخلات يؤثران في بعضها سلباً أو ايجاباً، إلا ان التطور الاقتصادي سوف ينعكس في التطور السكاني ومن ثم يجتمع التأثير ليصب في العديد من الأنشطة في البلد ومنها التنمية البشرية. لكن نجد بان عدم اتخاذ سياسات مناسبة لجعل النمو السكاني متوافق مع النمو الاقتصادي سوف يحدث مشاكل كبيرة في العديد من الأنشطة الاقتصادية ومن ضمنها التنمية البشرية، حيث سوف يؤثر ذلك على مؤشرات التنمية البشرية من التعليم وصحة ودخل فردي وبذلك فان النمو الاقتصادي يمكنه استعاب الزيادة السكانية عندما تكون التغيرات الهيكلية في الاقتصاد مدروسة وسريعة يتناغم معها تغيرات اجتماعية فيحدث توازن اقتصادي في مؤشرات التنمية البشرية في حين عدم حصول ذلك سوف يؤدي إلى اختلال بين النمو السكاني والاقتصادي ويبرز من خلال ذلك مشاكل متعددة منها البطالة وتدهور مستوى المعيشة وانخفاض العناية الصحية وعدم تحقيق مستويات متقدمة في التعليم وتزداد بذلك مساحة الفقر، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات فعالة لتلافي هذه المشاكل المجتمعية. ويمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الأتية :

- هل اثرت الزيادة السكانية في العراق في مؤشرات التنمية البشرية من خلال مرحلة الدراسة؟
- هل كانت العلاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية البشرية في العراق؟
- هل هنالك تناغم أو تضاد بين متغيرات النمو السكاني والاقتصادي من جهة ومؤشرات التنمية البشرية في العراق من جهة أخرى؟
- هل ان المتغيرات مستقرة عند المستوى ام انها مستقرة عند احد الفروقات؟
- هل يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات في المدي الطويل والقصير أم لا؟

2-1 أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في بيان التأثيرات التي تحدثها الزيادة السكانية مترافقة مع النمو الاقتصادي في مؤشرات التنمية البشرية ممثلة بالمستويات الثلاثة للدخل والصحة والتعليم، مع توضيح حالة الزيادة السكانية الكبيرة في العراق خلال فترة الدراسة في احداث تغيرات في العوامل الاقتصادية كارتفاع نسب البطالة وزيادة الفقر وغيرها في حين سوف تتخذ هذه الدراسة جانباً اخر إلا وهو النمو الاقتصادي الذي يرافق الزيادة السكانية ومدى مساهمة هذا النمو في التقليل من المشاكل التي قد تحدث نتيجة الزيادة السكانية في مؤشرات التنمية البشرية .

3-4 أهدف الدراسة: تهدف الدراسة الوصول إلى الأهداف الأتية:

- التأطر النظري للتداخلات بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وبيان أثر العلاقات بين المتغرين في التأثير على مؤشرات التنمية البشرية. وبصورة منفصلة على أبعاد كل من التعليم والصحة والدخل.
- اختبار استقرارية المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي لدراسة العلاقة بينها.
- اختبارات التكامل المشترك للمتغيرات في المدى الطويل والمدى القصير وماتؤدي له هذه الاختبارات .

4-1 فرضيات الدراسة: تقدم الدراسة الفرضيتان التاليتان للعمل على اختبارها :

الفرضية الأولى: تفترض الدراسة انه هنالك علاقة سلبية بين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي في العراق نتيجة عدم توفر فرص عمل وارتفاع معدلات البطالة إلا ان العلاقة قد تظهر إيجابية وهي ناتجة من الاتجاهات العامة حيث يزداد عدد السكان سنوياً ويزداد الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المتلاحقة نتيجة صادرات النفط .

الفرضية الثانية: تفترض الدراسة تأثير موجب معنوي لمتغيرات الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي في دليل التنمية البشرية كما ويوجد تكامل مشترك على المدى القصير والطويل بين متغيرات هذه الدراسة .

1-5 حدود الدراسة:

- الموضوعية: النمو السكاني والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية.
- المكانية: العراق.
- الزمانية: للمدة (2000 – 2020).

1-6 منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة الحالية على المنهج استقرائي في جانبه النظري من خلال الاعتماد على ماهو متوفر من الكتب والرسائل الاكاديمية والأبحاث العلمية، وتم استخدام القياس الكمي وذلك لقياس أثر النمو السكاني و النمو الاقتصادي في العراق على دليل التنمية البشرية، وتم تحليل النتائج باستخدام برنامج الاحصائي EViews (10)، وذلك باستخدام البيانات المتوفرة عن المتغيرات الدراسة .

1-7 خطة الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة، قسمت على عدة محاور، حيث يتناول الجانبين النظري والتطبيقي للدراسة، وتم التطرق الى في الجانب النظري الى النمو الاقتصادي ونظرياته ، مفهومه مؤشراته، إضافة إلى العوامل المؤثرة فيه، كما تناول ايضاً الزيادة السكانية وجوانبها النظرية من حيث اسس ومفاهيم ونظريات إضافة إلى العوامل المساهمة في الزيادة السكانية، كما تناول موضوع التنمية البشرية ومؤشراتها من خلال التطرق الى تطورها عبر الزمن ومضامين التنمية البشرية ومؤشراتها وتم التطرق فيه إلى محددات التنمية البشرية، اما في الاخير فقد تطرقنا اى التجاذبات بين متغيرات الدراسة حيث تطرق إلى الآراء المؤيدة والمعارضة للعلاقة الايجابية بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانية نظريا و تناول أيضاً تفسيرات نظرية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانية في مؤشرات التنمية البشرية، في حين أن الجانب التطبيقي، تناول قياس أثر النمو الاقتصادي والزيادة السكانية على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2000- 2020)، وذلك من خلال بيان قياس العلاقة بين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي و النمذجة القياسية لأثر النمو الاقتصادي والزيادة السكانية على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2000- 2020). وأخيراً تم عرض أهم الاستنتاجات من خلال الجانبين النظري والتطبيقي و اختتم بعرض عدة مقترحات حول ماتوصلت إليه الدراسة.

2- مفهوم النمو الاقتصادي مؤشراته

2-1- مفهوم النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي مصطلحاً جديداً نسبياً في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها (موريس، 1979: 9).

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المتحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"(خشيب، 2015: 3).

ويعني النمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ويقصد بمعدل الدخل الفردي، الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان"(عطية، 2003: 11).

وتزامن مصطلح النمو الاقتصادي مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك. فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي مكنته من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشأت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي(Gross Domestic Product(GDP، أو الدخل الوطني الإجمالي (Gross National Income(GNI، و الذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي(عجمية ونصيف، 2000: 51).

كما يمكن الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي(خشيب، 2015: 3).

ويمكن تعريف النمو الاقتصادي أيضاً بأنه:"حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي وزيادة في دخل الفرد الحقيقي اي ان معدل النمو في البلد ان يكون أكبر من معدل السكان" (عجمية وناصيف، 2002: 57).

خلصنا فيما سبق إلى أن النمو الاقتصادي ماهو إلا تغير في حجم النشاط القومي، وعلى ذلك فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة، بمعنى أن كل مقياس من هذه المؤشرات يمكن استخدامها. وعلى العموم يرى البعض أن النمو الاقتصادي في أي اقتصاد كان يقاس عادة بما يعرف بالناتج الوطني الخام الحقيقي وليس الاسمي، بمعنى ذلك التغير في مستوى الدخل الوطني.

2-2- مؤشرات قياس النمو الاقتصادي: يقاس معدل النمو الاقتصادي عادة بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي اي معدل التغير في الدخل القومي الحقيقي ومن أهم مقاييسه الاتي (عجمية وناصيف، 2000: 51-56):

1-الدخل القومي الكلي : يقترح الاستاذ (ميد) قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل. إلا ان هذا المقياس لم يقابل في الاوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لان زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية . فزيادة الدخل القومي لا تعني نمواً اقتصادياً عند زيادة السكان بمعدل أكبر .

2-الدخل القومي الكلي المتوقع : يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي. فقد يكون لدى دولة موارد كامنة غنية ، كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة اضافة إلى مابلغته من تقدم تكنولوجي.

3-معيار متوسط الدخل للفرد يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداماً واكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم .إلا ان هناك العديد من الصعوبات التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد. ويقاس النمو الاقتصادي مبدئياً باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط. ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الأتية :

$$\text{المعدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية}}$$

4-معادلة سنجر للنمو الاقتصادي: وضع الاستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام (1952)، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل (هكس وهارود-دومار). عبر (سنجر) عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل ضمن المعادلة التالية:

$$D = SP - R \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث ان D تعني معدل النمو السنوي لدخل الفرد وP تعني انتاجية رأس المال وs تعني الادخار و R تعني معدل نمو السكان.

وتعتبر تغيرات النمو الاقتصادي انعكاساً لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد ، وباعتبار ان نمو الناتج المحلي الإجمالي هو مقدار التغير في الناتج، ينظر إلى حجم الناتج (GDP) من ثلاث زوايا رئيسة :

أ- اسلوب القيمة المضافة أو (قيمة الناتج).

ب- أسلوب الدخل.

ج- اسلوب الأنفاق.

2-3- العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي: أن النمو الاقتصادي ظاهرة اقتصادية متغيرة من فترة إلى أخرى بحسب توافر العوامل المؤثرة فيه خلال فترة زمنية معينة وتتمثل هذه العوامل في:

2-3-1- الموارد البشرية(Human Resources): وهي من أهم العوامل المؤدية إلى زيادة النمو الاقتصادي؛ إذ تسهم كمية الموارد البشرية ونوعيتها في التأثير بشكل مباشر في الاقتصاد. وتعتمد نوعية الموارد البشرية على مجموعة من الخصائص من أهمها قدرتها على الإبداع، والتعليم، والتدريب، ومهاراتها، أما في حال ظهور نقص في الموارد البشرية الماهرة فيؤدي ذلك إلى إعاقة النمو الاقتصادي. اذ يشكل السكان المصدر الرئيس للقوة العاملة المتمثلة في ذلك الجزء من السكان الذي ينتج، ليس فقط الاستهلاكه وتأمين حاجاته و انما ينتج أيضاً للاستهلاك وإعالة الفئات الأخرى من السكان غير المنتجين، وعلى هذا الأساس يعد الإنسان أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق، فهو المستخدم للموارد، وهو المنتج للسلع والخدمات والمنافع، وهو مستهلكها أيضاً ومن ثم فأن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج، وتبادل واستهلاك ومايرتبط من وظائف أخرى من ادخار واستثمار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوبة، أن ما يتوقف في النهاية على حجم السكان ونوعهم، وفي هذا الصدد يجدر التنبيه إلى أننا عندما نتكلم عن الجوانب الاقتصادية للموارد البشرية فأنه لا يجب الاقتصار على الجانب الكل لها، وأنما يشتمل على القدرات التنظيمية وما يتمتع به العدد الكل للسكان من عناصر مؤهلة، أي مدعومة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على المشاكل المختلفة، ويمكن القول أن توافر الموارد البشرية على تحقيق التطور، شرط ضروري لتكوين الثروة، ولكنه غير كاف باعتبار أن نوعية هذه الموارد لها دور كبير كذلك في مختلف العمليات الاقتصادية (أبو شعبان، 2016: 743).

2-3-2- الموارد الطبيعية (Natural Resources): وهي من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لدولة ما بشكل كبير، وتشمل جميع الموارد الطبيعية التي تظهر على سطح الأرض أو داخلها مثل النباتات الموجودة على اليابسة، والموارد المائية. أما الموارد الطبيعية الموجودة داخل الارض فتشمل الغاز، والنفط، والمعادن . وتختلف الموارد بناءً على ظروفها البيئية والمناخية. ومما لا شك فيه أن وفرة الموارد الطبيعية ونوعيتها وكيفية استخدامها تعد من أهم العوامل الاقتصادية ونعني بالمورد : كل مايقوم الإنسان بإدراكه، وتقويم منفعته كالبيئة، وإعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو مطلب معين، ويجب توافر شرطين في الموارد هما: أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه. و أن يوجد طلب على المورد نفسه، أو على الخدمات التي ينتجها. وأما إذ اغاب أحد الشرطين، فأن الشيء المادي لا تكون له قيمة بوصفه مورداً، وهكذا فأن قدرة الإنسان ومهارته وحاجته هي التي تجعل لشيء معين دون آخر قيمة، وليس مجرد الوجود المادي لهذا الشيء، وطالما أن قدرات الإنسان وحاجاته في تغير مستمر عبر الزمن ليشمل ما تم اكتشافه نتيجة ازدياد المعرفة العلمية والفنية وتحسنها، أن توافر الأرض والموارد الطبيعية لا يمكن أن يؤديا إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون وجود معرفة ومهارة فنية الاستغلال هذه الموارد وتسييرها، إلا أن الأمر مرهون بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد ، فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ والمبني على سياسات اقتصادية غير صحيحة، سيؤدي إلى تدني الوضع الاقتصادي وبالتالي ستعاني تلك الدول من لعنة توافر الموارد فيها ، وهو ما حذر منه الاقتصاديون

وكذلك من خطورة اعتماد الدول على الموارد الطبيعية فيها فقط، لان ذلك ينشأ عنه دول غنية وشعوب فقيرة وهذا هو جوهر ما يسمى بالمرض الهولندي(*) (جباري، 2015: 99).

2-3-3- رأس المال (capital): يُطلق مصطلح رأس المال على جميع المنتجات أو التجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها اقتصاد ما في فترة معينة وتكون موجه لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويشتمل ذلك على العديد من المكونات، مثل الآلات، والأرض، والنقل، والطاقة، ويعد رأس المال من حيث توافره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات وعليه فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة، وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. ومن جهة اخرى تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني، وينظر إليه عادة كنسبة بين قيمة الإنتاج الموجه فعال للتكوين الرأسمالي في المجتمع من جهة وقيمة الإنتاج الوطن من جهة أخرى، ومما لاشك أن زيادة معدل الاستثمار هذا في دولة مايعني أن الدولة تبذل مجهوداً كبيراً لتوسيع الطاقات الانتاجية فيها وذلك بإقامة مصانع جديدة وتوسيع القائمة منها، بالاضافة إلى الحصول على المبتكرات والتكنولوجيا الحديثة التي تساعد كثيراً في زيادة إنتاجية العمل، وهنا تبرز الاهمية القصوى لرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية وذلك لزيادة ورفع مستوى الانتاج الوطني(Aghion&Howitt, 2007: 165).

أن تراكم رأس المال يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى، أن الدول ذات النمو الاضعف هي التي تعتمد على مصدر واحد أو اثنين في تحقيق معظم الدخل الوطني، ومنها الدول التي تعتمد على بيع حصيلة المستخرجات واساسيات للدخل، فهي بالتالي تعتمد على الموارد النفطية أو التي تعتمد على الزراعة أو التجارة بوصفها مصدر السلع المستوردة من الخارج لسد احتياجاتها الاستهلاكية للسلع المصنعة، ذلك بسبب تخلف القطاع الصناعي فيها وهو ما سينعكس على بقية القطاعات وبالتالي سينخفض الدخل القومي وبالتالي يحدث الخلل في عملية النمو الاقتصادي (الرهوان، 2006: 29).

2-3-4- التقدم التقني والتكنولوجي :من العوامل المهمة والمؤثرة في النمو الاقتصادي، وتشمل تطبيق مجموعة من التقنيات الانتاجية، والاساليب العلمية، وتُعرف التكنولوجيا بأنها طبيعة الادوات التقنية ونوعيتها، والتي تعتمد على الاستخدام التكنولوجي وتربطها علاقة إنتاجية متبادلة الاقتصادي والتقدم نسبة معينة من الأيدي العاملة، فالنمو الاقتصادي نتاج التقدم التكنولوجي والتقدم التكنولوجي ناتج عن النمو الاقتصادي، أن ماحدث من تطور سريع في عالم التكنولوجيا التقنية والمعلوماتية يعد عاملاً مهما في التنافس بين الامم في الوقت الحالي وأن استخدام التقدم التكنولوجي في عملية النمو الاقتصادي قد أحدث العديد من الاثار الايجابية في الحياة البشريّة وخاصة في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية مما ادى إلى نمو هذه القطاعات بصورة كبيرة فضلاً عن الزيادة في كفاءتها (عقبة، 2019: 31).

2-3-5- العوامل الاجتماعيّة والسياسية: وهي العوامل التي تهدف إلى تقديم دور مهم في النمو الاقتصادي للدول، ويشكل كل من التقاليد والعادات والمعتقدات العوامل الاجتماعية، بينما تشكل مشاركة الحكومة في وضع السياسات وتنفيذها العوامل السياسية، تختلف الشعوب والمجتمعات فيما بينها في طريقة التفكير والسلوكيات العامة وهذا ينعكس على العمل والانتاجية والاستهلاك، فلا بد من وجود عمليات تحديث لطريقة التفكير من أجل زيادة كفاءة العمال وفعاليتهم و بث روح المنافسة فيهم، بالاضافة إلى تحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وأيجاد حالة من المساواة في الفرص، وكذلك غرس المثل العليا كالامأنة والتعاون واحترام الوقت والالتزام به والاعتماد على الذات والنزاهة وبعد النظر(سعدي، 2017: 54).

اما العوامل السياسية فتتبلور في مدى استقرار البلد سياسيا فالبلدان التي تشهد تغيرات حكومية مستمرة وبشكل غير منظم ، عن طريق الانقلابات والثورات، ينعكس سلباً على عجلة النمو فيها عن طريق عزوف المستثمرين عن الدخول في مشروعات طويلة الاجل وذلك خشية تغير القوانين أو فرض قيود جديدة عليهم، وكذلك دور الحكومة في توفير الاجواء اللازمة والملائمة لتفعيل عملية النمو عن طريق ما تتخذه من خطوات واجراءات لتهيئة بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة، فضلاً عن تطوير ماهو موجود اصلاً من مشاريع قائمة، وذلك عن طريق اتباعها لسلسلة من الاجراءات والقوانين التي يمكن استخدامها للتأثير في مستويات الاستثمار وزيادة حجم رأس المال الثابت في المجتمع مما يترتب عليه زيادة في إلا نتاجية وارتفاع معدلات النمو(عادل، 2010: 350).

2-2-6- السياسة المالية والنقدية: أن كل من السياسة المالية والنقدية من الادوات المهمة والمؤثرة في النمو الاقتصادي فالبنك المركزي، هو الجهة التي يمكن أن تؤدي دورا مهما في السياسة النقدية في حين أن السياسة المالية تكون من اختصاص الحكومة وهي السياسات التي تؤثر في حجم إلا نفاق الحكومي ومعدالت الضرائب و مما يعلب الدور الثاني في هذه السياسة، أن البنك المركزي في أي بلد من البلد أن يلجأ إلى تخفيض معدلات سعر الفائدة أو يرفعه، وهذه السياسة تؤدي إلى زيادة أو تناقص في عرض النقود ، ومما لاشك فيه أن فعالية السياستين المالية والنقدية تقاس بمدى تأثيرها في كل من مستوى الناتج المحلي الإجمالي من جهة ومتغيرات أسعار الفائدة من جهة أخرى، ويتأثر مخزون الاستثمار بالنسبة لتغيرات أسعار الفائدة إذ كانت كبيرة فأي تغيير في سعر الفائدة إلا نخفاض مثلاً يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الذي يؤدي بدوره بمساعدة المضاعف إلى زيادة حجم الدخل والناتج فتكون السياسة المالية فعالة بالمقارنة بالسياسة النقدية.في حين أن فعالية السياسة النقدية تقاس بمعامل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، فكلما كانت المرونة كبيرة، أدت زياد ة عرض النقود بالنسبة للطلب عليها إلى أنخفاض كبير في سعر الفائدة، ومن ثم زيادة حجم الدخل أو الناتج المحلي وطالما أن الأمر متعلق بمقياس التغيرات في كل من معدل التضخم ومعدل البطالة فيستخدم منحنى فليبس التقليدي والحديث، فينتقل منحنى فليبس ليبين تاثير كل من

(*) المرض الهولندي: اطلق هذا المصطلح على حالة الكساد والتراخي التي اصابت الشعب الهولندي بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال (1900-1950)، والذي ادى إلى ارتفاع أسعار الصرف للعملة الوطنية، وارتفعت على أثره أسعار السلع المنتجة محلياً، وعجزها عن منافسة سلع الخارج، وزادت الواردات وادى ذلك كله إلى اضمحلال النشاط الإنتاجي (الصناعي بشكل خاص)، تلك الظاهرة يطلق عليها أيضاً وصفاً التصنيع. عبدالرحيم، وميض كريم (2021)، اثر الاستثمار في قطاع الاتصالات في النمو الاقتصادي "العراق حالة دراسية"، بحث دبلوم العالي، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ص30.

السياستين في كل من التضخم والبطالة، وهناك بعض الدول النامية لديها معدل مقبول للنمو في الناتج ولا تعاني من مشكلة في هذا المجال، كما أنها لا تعاني من الصدمات الخارجيّة أو من مشكلة في أسعار صرف عملاتها في الوقت الحاضر، ولكنها تشك من عدم ديمومة الاستقرار الاقتصادي. وتكون السياسة المالية فعالة عند أسعار الفائدة المنخفضة(الدليمي والسبعاوي، 2012: 129).

يمكن ان نستخلص مما سبق إلى أن النمو الاقتصادي ماهو إلا تغير في حجم النشاط القومي، وعلى ذلك فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة، بمعنى أن كل مقياس من هذه المؤشرات يمكن استخدامها. وعلى العموم يرى البعض أن النمو الاقتصادي في أي اقتصاد كان يقاس عادة بما يعرف بالناتج القومي الحقيقي وليس الأسمي، بمعنى ذلك التغير في مستوى الدخل القومي.

3- معدل النمو السكاني وجوانبها النظرية: يعد السكان موضع اهتمام ومحورا للعديد من العلوم والميادين المختلفة كالديمغرافية والاقتصاد والتخطيط والإدارة العامة والطب والبيولوجيا والاجتماع والسلوك والاحصاء والجغرافية وتختلف هذه الميادين في طريقة دراستها للسكان وفي طبيعة القضايا والاسئلة التي تحاول الاجابة عليها. ومن خلال هذه العلوم والميادين يتوافر كم هائل من المعلومات المتعلقة بالسكان. وتكمن أهمية دراسة السكان في ان الكثير من المشكلات التي تواجه السكان على سطح الكرة الارضية في الوقت الحاضر وفي المستقبل يمكن ان تضاف ولو جزئيا إلى تركيب السكان وعوامل التغيير ومن هذه المشكلات الجوع وسوء التغذية والحروب والصراعات والتمرد البيئي كذلك فان زيادة اعداد السكان ونقصانهم والنمو السكاني تؤثر بدرجة أو بأخرى على البيئة الطبيعية التي يعيشون فوقها. وبناءً عليه جاء هذا المبحث بهدف الإحاطة بالجانب النظري والمفاهيمي وكالاتي:

3-1- النمو السكاني: يقصد بالنمو السكاني تلك التغيرات التي تطرأ في حجم السكان لمجتمع ما (قرية ، حضر، اقليم تخطيطي، دولة ، قارة ، ... الخ) بين مدتين زمنيتين (مدد تعدادية) من خلال تغير حجم السكان طبيعياً و مكانيا و قد تكون التغيرات موجبة أو سالبة .ان التغير الطبيعي لحجم السكان يعني التغير الناجم عن الفرق بين الولادات و الوفيات لمجتمع ما اثناء مدتين زمنيتين ،اما التغير في حجم السكان مكانيا فيعني الهجرة و التي يتسبب عنها تغير موطن الفرد محلياً أو دولياً وتتمثل نتائجها بالزيادة من خلال الوافدين و النقصان من خلال المهاجرين (طه ولي، 2017: 183).

النمو السكاني هو دراسة حجم السكان بين الاحصاءات التعدادية السكانية المختلفة ويعد من ابرز الظواهر الديموغرافية في العصر الحديث، اذ يرتبط النمو الطبيعي للسكان بالزيادة الطبيعية وهي الفرق بين المواليد و الوفيات دون تدخل الهجرة في حسابها والتي تترتب على التحولات الاقتصادية و الاجتماعيّة ويطلق على التغير في حجم السكان سواء بالزيادة أو بالنقصان اسم النمو، نمو السكان موجب أو سالب هو حصيلة عوامل ثلاثة هي (المواليد و الوفيات و الهجرة) فلا يتقرر نمو السكان بعامل واحد و انما بجميع تلك العوامل و قد يتغير التوازن بين هذه العوامل من قت لاخر و بعبارة اخرى (هو الزيادة في حجم السكان و ارتفاع في اعداد مختلف الفئات العمرية للسكان واكثرها زيادة هي الفئة الاولى (الاطفال) والفئة الثانية (الشباب) فالاولى زيادة في عدد المواليد اما الثانية فهي زيادة ناتجة عن الهجرة). (الصليخي، 2017: 36-37)

يقصد بالنمو السكاني انه اختلاف في حجم السكان في المجتمع ، كما هو تزايد عدد السكان بشكل متصاعد خلال فترة زمنية معينة. كما انها عبارة عن مجموعة الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة التي يعتبرا مكونا لنمو السكاني (عماري، 2017: 16). والجدول الأتي يبين هذا الاختلاف في حجم السكان حسب السنوات من (1650-2000) و الحجم المتوقع لعام (2050).

الجدول (1) معدل النمو السنوي للزيادة السكانية

السنة	تقدير السكان بالمليون	معدل النمو السنوي في الزيادة السكانية
1650	545	0.4
1750	728	0.29
1800	906	0.45
1850	1171	0.53
1900	1608	0.65
1950	2576	0.91
1970	3698	2.09
1980	4448	1.76
1990	5292	1.73
2000	6090	1.48

المتوقع 2050	9370	0.45

المصدر : تدارو ، ميشيل ،(2006) التنميّة الاقتصادية ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محموددار المريخ السعودية، ص262.

3-2- أهمية النمو السكان: يعد موضوع السكان اهتماما كبيرا للمعرفة السكانية وله اهمية في حياة الإنسان من النواحي الاجتماعيّة والاقتصادية والجغرافية إلى جانب تأثير المتغيرات السكانية في خصائص المجتمع، وقيمه وتقاليده والسياسات التي تتخذ للتدخل في حل مشكلاته، أو تغير اتجاهاته، وتطوراته، فمن غير الممكن فهم مجتمع أو حل مشكلاته والتخطيط لتطوره ونموه، وتطوره دون الإفادة عن المعرفة السكانية واتجاهات النمو والتوزيع الجغرافي للسكان وسماتهم الديموغرافية والاجتماعيّة والاقتصادية. تؤثر المتغيرات السكانية على التنميّة والتنميّة تؤثر في كثير من الجوانب السكانية المهمة مثل سن الزواج والانجاب و الوفيات و بعض الخصائص السكانية وغيرها (الخريف، 2008: 21). نمو السكان بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد نسبة سكانها بمعدل كبير على معدل التزايد في النمو الاقتصادي فيها وعلى امكانية توفير الغذاء لسكانها فهكذا يرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية. كما ان دراسة النمو السكاني تمثل اهمية كبيرة في كونها تشكل المدخلات الرئيسة للتخطيط بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعتمد عليه التخطيط في سوق العمل والتخطيط التعليمي من حيث معرفة عدد الطلاب في المراحل المختلفة ومايتطلب ذالك من مباني و مدرسين مدربة على وضع تقديرات لحاجة المجتمع من حيث الخدمات الصحية أو البيئية مثل الكهرباء و الماء. ولا تقتصر اهمية النمو السكاني على مستوى التخطيط الكمي بل يمتد إلى مستوى تخطيط المشاريع و خاصة المشاريع الانتاجية والاستهلاكية. كما تساعد دراسة النمو السكاني في الكشف عن احتمالية حدوث مشكلات بيئية و اقتصادية واجتماعيّة في مناطق معينة من المجتمع مثل التلوث والازدحام و ما يترتب عليه من مشكلات مثل ارتفاع انماط الاراضي و المساكن و البطالة و الزحف العمراني على المناطق الزراعية وهو بالتالي يعطي انذاراً مبكراً لمتخذي القرار أو المخططين لإعداد سياسات و اجراءات وقائية لتفادي حدوث تلك المشاكلات. (عمارة، 2012، 67) ويتم ذلك من خلال معرفة النمو السكاني الحالي والذي في ضوئه يمكن استقراء مايكون عليه إجمالي عدد السكان في العالم أو في قارة أو اقليم معين ان في ذلك سيساهم كثيرا في التخطيط السكاني والتخطيط الاقتصادي أيضاً ويساعد في وضع برامج للتعامل مع تلك المتغيرات. (عبد الرزاق، 2011 : 59)

3-3- التركيب السكاني: التركيب السكان عند الدائرة السكانية للأمم المتحدة هو عبارة عن توزيع السكان حسب جنسهم وعمرهم و يوزعون بوجه عام لكل خمس سنوات.(نعيمة، 2013: 5)

ويقصد بالتركيب السكاني، التركيب الذي يدل على السمات الديموغرافية الأساسيّة التي يمكن وصف السكان أو تقسيمهم على اساسها ومنها العمر و النوع، تقوم هذه السمات بدور اساسي في عملية التغير السكاني، ومن أهم الخصائص الكمية للسكان، والتي يمكن التعرف عليها هي بيانات العدد، التركيب العمري والنوعي والحالة المدينة وحجم تكوين الاسرة ، التركيب الاقتصادي و التركيب العرقي واللغوي، والديني و بعض هذه الخصائص بيولوجي مثل النوع، السن ، السلالة و بعضها الاخرمكسب مثل الحالة المدينة و اللغة والدين و المهنة(جاسر، 2011: 35) .

وهناك العديد من الاهداف وراء دراسة التركيب السكاني مرتبطة ببعضها نذكر منها: (مفيد، 2011: 16)

1. المعلومات المتوفرة عن التركيب السكاني تمكن الباحث من تنقيح البيانات السكانية.كما تساعد على اجراء المقارنات الدقيقة بين الشرائح السكانية ضمن المجتمع الواحد.
2. من الممكن ان تستخدم بيانات التركيب السكاني في التنبو بالتغيرات المحتملة لتحليل العناصر الديموغرافية كالمواليد و الوفيات، والهجرة والنمو ،حيث عند عدم توفر بيانات عن تلك العوامل الرئيسة الديموغرافية، عندها يمكن الاستفادة من البيانات و المعلومات عن التركيب السكاني و خاصة ماهو متعلق بالتوزيع العمري والتوزيع الجنسي.
3. قد تساعد بيانات التركيب السكاني في معرفة حجم الموارد البشريّة المتوفرة لاي بلد ،فمنها مثلا معرفة حجم قوة العمل.
4. التخطيط المستقبلي للخدمات اللازمة للسكان من اجل ان يكون تخطيطا ناجحا يحتاج إلى بيانات عن التركيب السكاني(شيخ مةمى، 2016: 26).

ان تحديد نوع التركيب السكاني يتطلب عوامل تصنيف مجموعة الأشخاص المطلوبة، ويتم تحديد هذه العوامل على حسب الدراسة، أو البحث، أو غرض التصنيف بشكل عام، وفيما يأتي نوعين من التركيب السكاني:

3-3-1 التركيب العمري: تفصح دراسات التركيب العمري لسكان المجتمع عن حجم القوة البشريّة فيه ، الحالية والمستقبلية التي تؤثر في حجم الناتج المحلي و الدخل القومي و مستوى المعيشة كما انه يشير إلى معدل الخصوبة و الولادات المستقبلية . (عطيه، 2017: 40)

يعد التركيب العمري أحد المقاييس المهمة في تقدير القوة العاملة كما يسمح بوضوح الاستراتيجيات و تقدير الوظائف و كذالك المتطلبات الاجتماعيّة الواجب احداثها و توفيرها. (بلحسن، 2005: 44)

و يفرز التركيب السكاني العمري ثلاث فئات :

أ. فئة صغار السن (0-14 عام) يعتبرون كقوة غير منتجة و تميل صغار السن إلى التناقص في المجتمعات المتقدمة بينما تتزايد بصورة واضحة في الدول الناميّة.

ب. فئة القوة العاملة من (15 -65 سنة) هي الفئة المنتجة في المجتمع، كما أنها المسؤولة عن النمو السكان وتعتمد عليها الفئتان الأولى والثالثة. هذه الفئة هي الأكثر قدرة على الحركة و الهجرة ، ونسبتها أكبر من الفئتين الأخرين.

ج. فئة كبار السن (أكثر من 65 عام) لاتعد من الفئاة منتجة و تشمل اعدادا كبيرة من الإناث الارامل وهي الأخرى تعد انعكاسا لظروف الخصوبة والوفيات في المجتمع ذلك لأن نسبتها تقل بتزايد نسبة صغار السن و ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان. (عطية، 2017: 41-42)

3-3-2 التركيب النوعي: تعد دراسة التركيب النوعي من المكونات المهمة عند دراسة المجتمعات السكانية لما له من أبعاد تخطيطية مهمة تتعلق بالعملية التعليمية للجنسين، وبرنامج الرعاية الصحية و الاجتماعيّة و العسكرية، كما تنبع أهميته من خلال علاقته بموضوع التزاوج والخصوبة في المجتمع، لذا من الاهمية بمكان الكشف عن التركيب النوعي للسكان. (دحلان، 2015: 33) ويعتبر التركيب النوعي من أكثر المقاييس استعمالاً لمعرفة التوازن بين السكان وهو ما يسمى بنسبة النوع، و يتم حسابها بقسمة عدد الرجال على عدد النساء و ضرب ناتج القسمة في (100) واحياناً تقاس بقسمة عدد النساء على عدد الرجال أي نسبة النوع: (عدد الرجال/ عدد النساء) * (100) أو نسبة النوع: (عدد النساء/عدد الرجال) * (100). و هذا المقياس يسمح بعقد المقارنات المباشرة بين التكوينات النوعية للمجموعات السكانية المراد دراستها (مناصرية، 2005: 14).

3-4- عناصر النمو السكاني: وتشمل

3-4-1- الولادات أو الخصوبة : تعتبر أهم عناصر النمو السكاني الطبيعي، فهو يؤثر في زيادة ونمو حجم السكان أو ثباته و تحديد نوعه و معدلاته تتفاوت من مجتمع إلى الاخر، يرتبط هذان المفهومان (المواليد و الخصوبة)، باعتبار هذا الأخير يشير إلى المعدل الفعلي للمواليد ، و أيضاً يدل على القدرة على انجاب الاطفال . (نسيمة، 2013: 18)

وأيضاً هناك اختلاف بين المفهومين (الولادة و الخصوبة):

الولادة : هي العدد السنوي للمواليد الأحياء لدى مجموعة سكانيّة معينة، و يعبر عن الولادات بمعدل الولادات الذي نحصل عليه بحساب نسبة مجموع الولادات السنوية إلى إجمالي السكان.

وتعرف الخصوبة بانها القدرة على الانجاب، اي قدرة المراة على الانجاب و تبدأ مرحلتها في سنوات البلوغ، مع ظهور الصفات و الميزات الأنوثية الثانوية.

لايجوز الخلط بين الولادات و الخصوبة فالولادات تحسب عدد المواليد بالنسبة لعدد السكان، أما الخصوبة فتحسب نسبة عدد الاطفال إلى عدد النساء في سن (15 – 49 سنة)(البياتي، 2011: 227- 228).

وتعرف الخصوبة السكانية أنها العملية المعقدة المسؤولة عن الاستمرار الحيوي للمجتمع(ظاهر، 2018: 8).

معدلات الولادات تحتسب كالآتي :

1- معدل الولادات الخام: هو أبسط المعدلات المتعلقة بالولادة ، ونحصل عليه من خلال قسمة عدد الولادات الحية الحاصلة خلال العام على متوسط عدد السكان في العام نفسها.

$$\text{معدل الولادات خام} = \frac{\text{عدد الولادات الحيّة في فترة}}{\text{متوسط عدد السكان في الفترة نفسها}} \times 100$$

2- المعدل الإجمالي للخصوبة العامة : هو معدل للخصوبة يحسب في خلال فترة الانجاب لدى المرأة. وهذه الفترة هي عادة بين عمر (49- 15) سنة. و يحسب من خلال قسمة عدد الولادات الحية للإناث في عمر الإنجاب اي (49-15) على عدد الاناث في العمر نفسه.

$$\text{معدل الخصوبة العامة} = \frac{\text{عدد الولادات للنساء في عمر } 15-49}{\text{متوسط عدد النساء في هذا العمر للفترة نفسها}} \times 100$$

ويتأثر هذا المعدل بعدد الإناث اللواتي هن في سن الانجاب، إلا أن تأثير العمر يتضح أكثر من خلال حساب معدلات الخصوبة حسب العمر (عطية، 2017: 98).

3-4-2- الوفيات: عرفتها الامم المتحدة (منظمة الصحة العالمية W.H.O) بأنها الانتهاء التام لجميع مظاهر الحياة في أي وقت بعد حدوث الولادة الحية ، أي توقف الوظائف الحيوية بعد الولادة دون القدرة على الحياة بعد الاعناء ، وعليه فالوفات هنا لا تشمل وفاة الاجنة (Fetal death) (W.H.O، 1950: 17) تعد الوفيات من العوامل الحيوية للسكان حيث أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على حجمهم وتركيبهم كما تعمل على إنقاص عدد الأفراد، وتختلف معدلات الوفيات من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى في المجتمع نفسه و بالاضافة إلى الاسباب الطبيعية فهي تحدث أيضاً بأسباب الحوادث و الانتحار و الجرائم و الحروب و غيرها . (نسيمة، 2013، 19)

$$\text{وفيات معدل خام} = \frac{\text{عددالوفيات في العام}}{\text{عدد السكان في منتصف العام}} \times 100$$

$$\text{معدل الوفيات الجنس حسب} = \frac{\text{عددالوفيات حسب الجنس}}{\text{عدد السكان في منتصف العام}} \times 100$$

(البياتي ، 2011: 232)

تاتي الوفاة في طليعة العوامل التي تؤثر في حجم السكان زيادة أو ثبوتاً أونقصاناً وفي صيغ السكان الأخرى كتوزيع فئات الاعمار وعدد الايامي و الايتام. و تكثر نسبة المواليد اذا كثرت الوفيات بين الشيوخ (لان هؤلاء يذهبون من عدد السكان و تواليدهم ضئيل أو معدوم)و تقل نسبة المواليد اذا كثرت الوفيات بين الرجال و النساء الذين هم في مراحل الخصب. ولكل مجتمع نسبة معينة من الوفيات كل سنة(اليافي، 1951: 173).

3-4-3- الهجرة : عامل مؤثر في النمو السكان كما تؤثر في خصائصهم الديموغرافية و الاقتصادية حيث يعد التغير في التركيب العمري و النوعي مثلا نتائجها هاما من نتائج الهجرة من الدولة أو إليها أوبين أجزاء الدولة الواحدة بعضها البعض ولما كان صافي الهجرة (الفرق بين الوافيدين و المغادرين) ، يعني انتقال السكان من مكان لاخر فان ذالك يعيد توزيع السكان في اي منطقة وما يترتب على ذلك من نتائج ايجابية كتوفير الأيدي العاملة وزيارة فرص الحصول على المدرب منها أو نتائج سلبية مثل زيادة عبء الاعالة في المناطق المهاجر منها وخلق كثير من المشكلات السكانية و الاسكانية في المناطق المهاجرة إليها . (ابو عناية، 1993: 451)

الواقع ان الهجرة ظاهرة جغرافية لازمت السكان على مر العصور و يقصد بهاعلى وجه العموم الانتقال الجغرافي من مكان إلى اخر،وهي تقسم إلى قسمين من حيث الاستمرار و الدوام .فهناك الهجرة الدائمة كما تقسم إلى ثلاثة اقسام من حيث المدى و الاتجاه كالاتي(علبي ، 1989: 552):

1-الهجرة الدوليّة التي تتمثل في الانتقال السكاني ، عبر الحدود ، من دولة إلى اخرى .

2-الهجرة الداخليّة تمثل الانتقال السكاني فيما بين مختلف اجزاء الدولة الواحدة نفسها. و بهذا الصدد فالانتقال من الريف إلى المدن يدعى بالنزوح ايضا.

3-الهجرة الدورية و تسمى أيضاً المؤقتة و يمكن ان تكون داخلية دولية) كما تدخل بها هجرات الرعاة بقطعانهم .

هذا و ليس في المسافة اعتبارها في الهجرة الدوليّة التي يمكن ان تكون المسافة فيها اقصر من المسافة في الهجرة الداخليّة .

تحتسب معدلات الهجرة كالآتي :

1- نسبة الهجرة لإجمالي السكان حسب الصيغة الاتية:

$$ر = \frac{م}{ك} * 1000$$

علما ان

ر = نسبة الهجرة لكل الف من السكان

م = مجموع المهاجرين (للداخل و الخارج)

ك= إجمالي السكان المعرضين للهجرة في منتصف الفترة

2- الهجرة الصافية = ك ن – ك - (و – ف)

علما ان :

ك ن = حجم السكان في التعداد الثاني .

ك· = حجم السكان في التعداد الاول.

و= حالات الولادات المسجلة

ف = حالات الوفيات المسجلة

نسبة الهجرة الصافية :

و تستخرج بقسمة صافي الهجرة (الداخليّة و الخارجيّة) على إجمالي السكان مضروبا في (1000) وحسب المعادلات الأتية:

$$رص = \frac{ل - ج}{ك} * 1000$$

رص= نسبة الهجرة الصافية .

وتحسب بقسمة الهجرة الصافيّة على الهجرة الاجمالية أي (مجموع الهجرة الداخليّة و الخارجيّة) باستخدام الصيغة التالية

$$رم = \frac{ل - ج}{ك + ج} * 1000$$

= نسبة الهجرة الصافية من الاجمالية. (البياتي ، 2011: 235)

3-4-2- الزيادة الطبيعية للسكان : تسجل احصاءات السكان في العالم زيادة كبيرة تبلغ في المتوسط (1.5%) أو أكثر سنوياً لاتزيد الموارد بنفس المعدل، يتطلب هذا الوضع ضرورة التوسع في الاستفادة من الموارد الحالية أو البحث عن المصادر الجديدة للموارد و يؤكدد الماضي القريب هذه الحقيقة إذ ذكر عالم الاجتماعي (مالتس) في رسالته

المشهور ان الزيادة في السكان تكون اقرب إلى متوالي هندسية بينما الزيادة في المواد الغذائية تكون اقرب إلى متوالية حسابية، ورغما عن الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية فإنها نبهت العقول و وجهت الوعي الاجتماعي إلى ضرورة العمل على زيادة مصادر الثروة فإن مستويات الدخول ستتعرض إلى انخفاض كبير. ويوجد في الوقت الحاضر العديد من الدول – و على الاخص من بين الدول المتخلفة اقتصاديا التي تعاني من مشكلة عدم الكفاية الموارد سواء منتجة محليا أو التي في مقدورها الحصول عليها من الخارج لسد الحاجات السكان ، وذالك ليس فقط نتيجة لزيادة الدخول و بالتبعية زيادة الاستهلاك و لكن كذلك نتيجة لزيادة عدد السكان و التي تزيد في الدول النامية بمعدلات تزيد عنها في الدول المتقدمة ومن ثم يتجه قدر كبير من الأنفاق على الاستهلاك الاساسي. (فياض ،2012 : 82-81)

3-4-3- حجم السكان: المقصود بحجم السكان هو عدد الأفراد في مكان معين و في وقت محدد دون الاقتصار على دراسة حجم السكان في معرفة كم فرد يعيشون في مكان ما أو على مساحة من الارض محددة جغرافيا أو سياسيا في وقت محدد ، بل يتعدي ذلك إلى معرفة عدد السكان على نفس المكان في فترة زمنية مغايرة و مقارنة الرقمين في زمنين مختلفين، للوقوف على حساب الزيادة أو النقصان في الحجم التنبؤ ويتم الوقوف على حجم السكان عن طريق العدد أو الاحصاء في مستقبلا بالعدد الجديد مساحة صغيرة أو كبيرة ،وتكون العملية اسهل بالنسبة للاماكن التي تحتوى عدد قليلا من السكان. (مناصرية، 2005: 15) وترجع أهمية التقديرات السكانية في المستقبل إلى أنها تلعب دورا كبيرا في التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي سواء على مستوى الدولة أو الإقليم المحلي، في طريقها يمكن تحديد حجم السكان في المستقبل و خصائصهم الرئيسة من حيث تركيبهم العمري والنوعي أو من حيث عدد المستهلكين لخدمات معينة و المستفيدين منها مثل تقدير عدد التلاميذ في مراحل التعليم المختلفة و تقدير عدد المساكن اللازمة في المستقبل و غير ذلك. (ابوعيناية، 1980: 625)

3-4-4- حجم الأمثل للسكان : من الناحية النظرية هناك حجم أمثل للسكان لكل بلد وهذا الحجم الأمثل يكون عندما تكون قوة العمل كافية للاستعمال الافضل مايكون للخيرات المتاحة. فإن الحجم الأمثل يحدد عدد السكان المناسب لافضل شروط الانتاج و التوزيع في وسط جغرافي محدد و على أساس مستوى حياة متوسط مقبول ؛و هو أيضاً بالتالي من المعطيات النسبية و يتوقف ليس على المستوى التقني ،انما أيضاً على ظروف التنظيم التي يمكن ان تعبئة الموارد التقنية اللازمة. و يشكل أكثر ملموسية فمن المؤشرات الحجم الأمثل للسكان مستوى المعيشة المرتفع و العالة الكاملة و التنمية السليمة لموارد و التركيب الديموغرافي المتوازن.و بالطبع فان هذه المؤشرات الاربعة المذكورة تختلف في الزمان و المكان ،ويعود ذالك الاختلافات في حجم الدول و تركيبها الاجتماعي و مرحلة التقدم التكنولوجي الذي بلغته و مستوى المواصلات فيها . ويجدر بالذكر بان كل هذه الحالات استعرضنا عرضة للتغير أيضاً في الزمان نتيجة التغير في الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، بحيث الحجم الأمثل اليوم يمكن ان يصبح حجماً زائداً غداً. وبالتالي فإن التوازن بين السكان والخيرات المتاحة والمؤدي إلى الحجم الأمثل للسكان ليس ثابت. فأي زيادة في الخيرات(ارتفاع خصوبة الارض ، اكتشاف مصادر معادن جديدة ، انتاج طاقة جديدة ،(ساميل جديدة للتوظيف) تستوجب الزيادة في القوة العمل ؛ الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع عدد السكان الامثل. (علبي، 1989: 628)

3-4-5- الكثافة السكانية وخصوبة السكانية: تعرف الكثافة السكانية (الحسابية) بأنها عدد السكان في الكيلو متر المربع الواحد أو وحدة ومساحة معينة سواء كانت مستوى الدولة ككل أو حسبت في مستوى الإقليم و المحافظة و المناطق. وتعبر الكثافة السكانية عن مدى التركيز السكاني في المجتمع و تحدد الأماكن الأكثر ازدحاما بالسكان وبالتالي تسهل على المخططين و واضعي السياسات اتخاذ الاجراءات و القرارارت اللازمة لتخفف كثافة السكان بالمناطق ذات الكثافة مرتفعة ،و محاولة توفير الأماكن و الحاجات و الخدمات التعليمية و الصحية الأخرى بما يتناسب و مقدار الكثافة أو تركز.(جاسر، 2011، 32)، و التغير في الحدود الإدارية له تأثير على الكثافة السكانية ، فعند اقتطاع منطقة إدارية و اضافتها إلى منطقة إدارية اخرى فإنه يأثر في كثافة هذه المنطقة و بما أن الكثافة السكانية هي إجمالي السكان على إجمالي المساحة بهذا فإن المنطقة الجديدة يضاف إليها أعداد السكان و كذلك تضاف إليها مساحة و بالتالي يحدث تغير في كثافتها .(الهمالي، 2007، 111) تؤثر الكثافة السكانية بصورة غير مباشرة في الخصوبة بسبب تاثرها مشتق من تاثيرات عوامل عديدة مرتبطة بها و يبدأ التحليل بفرضية قابلة للاختبار مفادها من التنمية الاقتصادية تجلب من بينما تجلبه كثافة اعلى و تركزاً أشد السكان. حيث يصاحب التنمية تحضر وتركز سكاني اعلى لانها تقضي بطبيعة الحال باعادة توزيع السكان من الريف إلى المناطق الحضرية المدن لصالح الأخير .وبما ان هذا الاتجاه هواحد الاثار المترتبة على التنمية لذلك فان معدلات الخصوبة ستميل لان تكون اقل نسبيا في المناطق السكانية ذات الكثافة المرتفعة نسبة إلى غيرها ذات الكثافة الكثافة المنخفظة . ان الكثافة السكانية على اشدها في المدن ولاسيما العواصم منها وتنخفض شدتها تدريجا مرورا بالقرى والارياف، ثم تتلاشى شيئا فشيئا لدى الوصول إلى المناطق الصحراوية وسكان البدو.

3-4-6- التضخم السكاني : التصخم قيمة تقديرية تعكس عدم قدرة البيئة أو الارض على إعالة سكانها و يرتبط بمفهوم مضاد هو قلة السكان ويعني عدم كفاية عدد السكان لتطوير موارد البلد و الإقليم من اجل تحسين مستوى معيشة مواطنيها ،اذا لايمثل التضخم بنتيجة حتمية الكثافات السكانية المرتفعة (حلوه، 2006: 12).

3-4-7- مشكلة سكان العالم: مشكلة السكان: هي عدم التوازن بين عدد السكان والموارد و الخدمات وهي زيادة عدد السكان دون تزايد فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي فتظهر المشكلة بشكل واضح وتمثل بمعدلات زيادة سكانية مرتفعة و معدلات تنمية لاتتماشى مع معدلات الزيادة السكانية وانخفاض مستوى المعيشة والمشكلة السكانية والتي تتمثل ليس في مجرد ارتفاع الزيادة السكانية و انما في عدم استثمار الطاقات البشرية الاستثمار الامثل. لقد حظيت مسألة التوازن بين عدد السكان و الموارد اهتمام العلماء والمفكرين فنادي بعضهم بوضوح سياسة سكانية تهدف إلى تنظيم الاسرة و قد أولت الامم المتحدة هذا الموضوع اهتماماً كبيراً فعقدت عدداً من المؤتمرات في بلغراد وبوخارست ومكسيكوو القاهرة لدراسة المشكلات والازمات الاقتصادية الناجمة عن هذا النمو وصولاً لتأمين مستقبل أفضل للبشرية (عمارة، 2012: 36).

ليست المشكلة السكانية في التزايد السريع للسكان في ضوء بطء النمو الاقتصادي فقط بل تتعداها إلى جوانب أخرى ترتبط بالنمو والحجم والتوزيع والتركيب السكاني وخصائصه والهجرة أو بمعنى آخر محددات دينامية السكان والنتائج التي تترتب عليها المستويين المحلي و الاقليمي. (ابو عيانة، 1993: 21)

جاء في تقرير صندوق الامم المتحدة للسكان (UNDPA) الذي صدر عام (1991)، أن النمو السكاني كان اسرع مما تم التنبؤ به في تقريره لعام (1984) ومع ذلك، وعلى فرض حدوث انخفاض متواصل لايستهان به مستقبلا في معدلات الخصوبة من المتوقع ان يرتفع سكان العالم في تقدير الامم المتحدة على المدى المتوسط من (5.4 بليون) في عام 1991 إلى (10 بلايين) في عام (2050) وقد يصعب تجنب هذه الزيادة السريعة في النمو كما يجب ان نتوقع أيضاً ارتفاع أكبر في نسبة هذه الزيادة مالم تستقر معدلات الخصوبة عند المستوى الحالي وهو (2,1 طفل لكل امرأة). و تحتل حالياً الدول الاقل نموا نسبة (95%) من هذا النمو السكاني ومن المقدر ان تزيد النسبة الكونية للسكان اللتي تعيش في الدول الاقل نموا من (77%) في عام (1990) إلى (84%) في عام (2020) (الجبالي، 1998: 37).

3-4-8- حل مشكلة السكان: يرى البعض أن الحل يمكن في تبني رؤية جديدة للمشكلة السكانية تعتمد على اعتقاد راسخ بان المشكلة السكانية هي الظل الكئيب لمشكلة التخلف والتبعية وعليه فلا يوجد حل سريع أو مباشر لها. وتاسيسا على هذه الفهم يجب ازالة كل أنواع التبعية السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية والمالية و تحقيق التنمية الشاملة التى تستهدف الوفاء بالاحتياجات الاساسية في ظل مفهوم الاعتماد على النفس ماليا وفكريا. (عبدالرزاق, 2011: 91)

4- التنمية البشرية ومؤشراتها

4-1- مفهوم التنمية البشرية: أطلق مفهوم التنمية البشرية في بداية تسعينيات القرن الماضي من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP). وقد اجمع معظم علماء الإنسانيات والمفكرون على أنها تباشير للخروج من الأزمات المعاصرة والتمهيد لمسيرة معرفية حضارية تتسم بتغيرات المفاهيم وقصر المسافة بين العلم والتطبيق ومواقف جديدة من البيئة والتنمية تتسق فيها تلك العلوم بتطورها مع ازدياد معرفتنا بالحياة والطبيعة والبيئة والاهتمام في التنظير باللايقين واستعمال النماذج المنطقية الكمية في الأقطار والأقاليم ، وليصبح المورد البشري والإبداع والعقل والتنظيم المجتمعي هي المحددات الحقيقية للتنمية والإنتاج بدلا من طغيان التركيز على النمو الاقتصادي الذي حال دون توزيع ثمار هذا النمو توزيعا عادلا على الفئات الاجتماعيّة المختلفة (البيلاوي، 1995: 10).

ومن هذه الزاوية جاء تعريف التنمية البشرية في التقرير الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 على أنها ((عملية توسيع نطاق الخيارات المتوفرة أمام المرء، واهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل وأن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة كريمة ، و إن من بين الخيارات الأخرى: الحرية السياسية، وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته ، وإن التنمية هي التي تجعل هذه الخيارات في متناول الناس أو أن تخلق بيئة تمكن الناس أو افراد أو جماعات من تنمية إمكانياتهم ، كما تتيح لهم فرصة لكي يحيوا حياة منتجة وخلاقة)) (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 1990: 20).

وبعد أن اقتضى الأمر أن يكون مفهوم التنمية البشرية أكثر شمولا من المصطلحات السابقة فقد ظهرت اجتهادات ومحأولاً ت عديدة لتوصيفه في سياق تطور النظرية الاقتصادية وجعل الإنسان الغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي , فمفهوم التنمية البشرية كما يرى (امارتياسن)(*) أنها عملية توسيع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس وأن التركيز على الحريات البشرية هو زيادة في نطاق البدائل الفعالة المعروضة والمطروحة صراحة على الناس لاكتساب القدرة التعليمية والصحية والفكرية والاقتصادية والاستقلالية في الرأي والمشاركة الايجابية الواعية للرجل والمرأة , مما يوفر شروط المواطنة في إطار دينامي متطور نابع من تفاعل الفكر والعمل الاجتماعيين (امارتياسن، 2010: 9).

ان مفهوم التنمية البشرية يهدف إلى أن يكون البشر هم الثروة الحقيقية لأي امة ويعنى بأكثر من تكوين القدرات مثل تحسين مستوى الصحة ومستوى المعرفة ، وتعني أيضاً الانتفاع بهذه القدرات سواء أكانت بالعمل أم التمتع بوقت الفراغ أم الأنشطة السياسية والثقافية ، وإذا لم تستطع التنمية البشرية ان توازن بين تكوين القدرات البشرية والانتفاع بها فسوف يكون مآل القدرات البشرية هو الإحباط (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 1990: 12).

والتنمية البشرية هي عملية ومحصلة في الوقت ذاته فهي تهتم بالعملية التي يجري عن طريقها توسيع الخيارات ، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها ، وتمثل التنمية البشرية وفق هذا التعريف مفهوماً بسيطاً ولكنه ينطوي على دلالات بعيدة الأثر (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2002: 13):

أ- تتعزز الخيارات الإنسانية حين يكتسب الناس القدرات ويتاح لهم الفرص لاستعمالها.

ب- ينبغي النظر إلى النمو الاقتصادي على انه وسيلة لتحقيق التنمية وليس هدفاً نهائياً لها على الرغم من مساهمة الدخل في زيادة الرفاه للإنسان بمفهومه الواسع .

ت- ضرورة ومشاركة الناس في مختلف عمليات صنع القرارات التي تشكل حياتهم وتنفيذها ومراقبتها.

ث- المحصلة النهائية تمثل الفقرات الثلاثة السابقة ، إن التنمية البشرية هي تنمية الناس من اجل الناس، ومن قبل الناس ، حيث تشمل (تنمية الناس) بناء القدرات الإنسانية عن طريق التعليم والتدريب والصحة، (التنمية من اجل الناس) هو توزيع ثمار النمو توزيعا عادلاً بين الناس، (والتنمية من قبل الناس) تمكينهم من المشاركة الفعالة في التأثير على العمليات التي تشغل حياتهم (مصطفى، 2006: 85).

* فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد في عام (1988) تقديراً لأبحاثه في مجال الفقر والمجاعات ، ويعتبر بالإضافة إلى زميله الباكستاني (محبوب الحق) وزير المالية والتخطيط السابق في باكستان هما الراعيان الأوليان لتقرير التنمية البشرية (الحسناوي، 2013: 9).

4-2- تطور مفهوم التنمية البشرية : يبدو أن الفكر التنموي الحديث قد صحا بعد أكثر من أربعة عقود ضائعة من التنمية ليكتشف حقيقة بديهية وهي (إن البشر- وهم صانعو التنمية يجب أن يكونوا هدفها) تماما مثلما اكتشف اليونانيون القدماء ذلك عندما قال أرسطو (من الواضح إن الثروة لا تمثل الخير الذي نسعى إلى تحقيقه ، فهي مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء أخر) أو كما قال ابن خلدون (إن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة ، وكل ما في الطبيعة مسخر له) (القصيفي، 1995: 82).

ففي نهاية الحرب العالمية الثانية فرضت قضية التنمية الاقتصادية نفسها على المجتمع الدولي والعمل على دمج الدول النامية بالاقتصاد العالمي بعد حصولها على الاستقلال وتبنيها لهذا المفهوم الذي يتضمن التغيير في بنية الاقتصاد عن طريق تنوع أنشطة الإنتاج والخدمات وزيادة الترابط بينها ونقله من حالة التخلف إلى حالة التقدم (القريشي، 2007: 124).

وفي نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن العشرين بدأ النظر للإنسان على كونه موردا من الموارد الاقتصادية وان تراكم رأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال المادي تعتبر القوة المحركة لعجلة النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار به من خلال الصحة والتعليم وتحسين المهارات بهدف زيادة الإنتاجية مما يؤدي إلى الوصول إلى الهدف المنشود وهو تحقيق النمو الاقتصادي، فكانت ولادة نظرية رأس المال البشري لكل من (Mincer&Schultz) باعتباره فئة مستقلة عن رأس المال التقليدي ، وهو ما أثار الاهتمام بتنمية الموارد البشرية كرافد أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية معا وتعُتمد كاستراتيجية للتصنيع في خطط التنمية باتجاه التركيز على تأهيل الكوادر الفنية الوطنية في الدول النامية(العنزي، 2009: 158).

وفي عقد السبعينيات من لبقرن العشرين ظهر اتجاه مغاير مفهومه إن صلب عملية التنمية هو التوجه إلى إشباع الحاجات الأساسية والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية يتطلب تطورات في الأطر المؤسسية والسياسية والاجتماعية والعمل على إقامة (مجتمع جديد) وليس اقتصاد حديث يكون محوره الاهتمام بالبشر(الامام، 1995: 390).

إن ظهور أزمة المديونية العالمية عام (1981) وفشل سياسات التنمية في أغلب البلدان النامية أكد للمجتمع الدولي ولا سيما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الاعتراف بكون العقود الماضية حصاداً، غاية في المرارة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي معاً فضلا عن اختفاء الأنموذج البديل للتنمية والذي حاولت التجارب الاشتراكية في دول المعسكر الاشتراكي إقامته ، وقد تزامن كل ذلك مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي ألحقتها برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في اقتصاديات البلدان المطبقة لها والتي تمثلت بتدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل وزيادة معدلات البطالة وتردي إشباع الحاجات الأساسية وهو ما بدا واضحا من إضعاف دور الدولة وإطلاق قوى السوق عن طريق الخفض المباشر للنفقات الجارية والنفقات الاستثمارية الحكومية ، فكانت النتيجة تدهور الوضع البشري وإعطاء الأولوية من جديد للنمو الاقتصادي مما حتم على واضعي السياسات الاقتصادية من البحث عن فلسفة تنموية جديدة واستراتيجية أكثر شمولا تضع الإنسان في المرتبة الأولى وتعمل على تنمية قدراته وقابلياته المختلفة كهدف لجميع الأنظمة الاقتصادية ، ولم يكن هذا نابعاً من مجرد اعتبارات اجتماعية وإنسانية وضرورات العدالة الاجتماعية فحسب ولكن لان للتنمية البشرية الاقتصادية صرفاً إلا وهو بُعد إنتاجية العمل بعدا لا يمكن تجاهله في عملية تنمية الاقتصاد الإنساني بَعداً أساسياً لمدى التقدم الاقتصادي ، ودمج اعتبارات التنمية البشرية ضمن التنمية الاقتصادية يصبح مسالة جوهرية في أي أنموذج للتنمية والتقدم ، ليكون هذا الإطار الفكري لمفهوم التنمية البشرية بأن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم والعمل على نسج التنمية حول الناس بدلا من نسج الناس حول التنمية باعتبارهم وسيلتها وغايتها .

4-3- العوامل المؤثرة في محيط الموارد البشرية: إن معرفة الوضع الحالي لإدارة الموارد البشرية سواء من حيث الناحية النظرية أو من الناحية العملية (الممارسة) ، يتطلب منا التعرض للطريق الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم ، فهناك العديد من الظروف والعوامل و الشروط التي ساهمت و مازالت تساهم في البحث الدائم من خلال استعمال الأدوات العلمية لتطوير هذه الإدارة ، هذه الأخيرة يمكن اعتبارها أداة ناجحة من أجل الوقوف و التأقلم مع الاستراتيجيات سواء التنظيمية و تعرف أيضاً بالداخلية ، أو التأثر بالمحيط الخارجي من ضغوطات و تحولات إقليمية و دولية ، هذه التأثيرات جعلت من المؤسسة تطبق شروطا معينة من أجل المقاومة و الوقوف أمام المنافسة و التحديات حتى لاتخسر مشروعها، وعلى ما يبدو أن العوامل التي تؤثر على إدارة الموارد البشرية عديدة إلا أننا نتطرق إلى بعضها ونوجزها في النقاط الأتية :

أ- التطور السوسيوثقافي: إن وجود أفراد في المؤسسة معناه وجود قيم مختلفة لكن بالتطور السوسيوثقافي للأفراد في المؤسسة أدى إلى اقتناعهم ووعيهم بوجودهم داخل النسق الواحد ، و بالتالي فإن هدف إدارة الموارد البشرية هو معرفة طبيعة تفكير الأفراد ، وقدراتهم و اتجاهاتهم ، ومحيط العمل الذي يعملون فيه ، و كيفية تكوينهم و تدريبهم و تعليمهم ، و أيضاً كيفية تحفيزهم و ترقيتهم ، و توفير جو تشوبه العلاقات الاجتماعية ، و معرفة طرق الاتصال و تطويرها أو تقنينها ، و تسيير نزاعات الأفراد بينهم ، ونعطي مثالا على ذلك بالمجتمع الأمريكي فنجده خلال هذا القرن " تعرض لتغيرات جوهرية في أسلوب معيشة أفراده ة أسلوب تفكيرهم ... تغيرت اتجاهات هذا المجتمع و مواقفه من التجمعات العمالية المنظمة (النقابات و اتحادات العمال ، ...) (سلطان، 1983: 40).

وهناك اعتبارات اجتماعية وجب مراعاتها و نلخصها في الآتي (فرحانة، 1995: 4):

- المستوى الثقافي و مستوى التعليم بمراحله المختلفة ، و كذا درجة انتشار الأمية بين المشتغلين والتي تنعكس آثارها على إنتاجيتهم و على الأعمال التي يزاولونها .
- المستوى الصحي ،كالصحة العامة للمشتغلين و القوى الجسمانية ، و مدى انتشار الأوبئة والأمراض المتوطنة ، و توافر الأطباء و الممرضين و المستشفيات و الأجهزة و المعدات الطبية ، حيث ينعكس المستوى الصحي على قدرة الأفراد على انجاز الأعمال الموكلة إليهم .
- مدى مساهمة المرأة العاملة ، حيث تشكل المرأة نسبة كبيرة من الموارد البشرية فيزداد حجم القوى العاملة كلما ارتفع معدل مشاركتها في العمل ، و لاشك أن العادات و التقاليد السائدة في المجتمع تؤثر في درجة استخدام هذا الجزء من الموارد البشرية .

ب- التطور التكنولوجي : تعيش المؤسسات تطورا متسارعا و تغير من حيث التكنولوجيا التي فرضت آليات متطورة "ففي الوقت الذي كانت فيه آلات راقنة مستخدمة في المكاتب أصبح مكانها الإعلام الآلي " (Bellanger, 1988: 25)، في حين يوجد في المصانع الالات متعددة الوظائف. وبالتالي دخلت في الحسبان ظروف و معايير غيرت المؤسسة منها تغير الكفاءات من حيث التكوين، وتغير ظروف العمل، و تحقيق نوع من الديناميكية في سياسة المؤسسة نحو أفرادها و إعادة النظر في المستخدمين، بمعنى "جعل جهد في تأهيل و إعادة تأهيل الأفراد في أماكنهم، بالإضافة إلى الذين وظفوا حديثا وهذا ليتأقلموا مع المؤسسة ، كما فرض هذا على : المسؤولين أن يكونوا جاهزين للتأقلم مع الآليات الحديثة ومن نتائج التطور التكنولوجي " (Peretti, 1990: 10): (نقصان عدد الوظائف، نقصان ضمان الوظيفة، نقصان العمال المتخصصين، الرقابة المستمرة للعمال، إعادة توزيع السلطة، عزلة العمال، إعادة تعريف دور الموجهين).

و أصبح من الضروري تدخل مسؤولي الموارد البشريّة من أجل الحد من قوة المشكل و محاولة إيجاد الحلول الناجحة لتوزيع و ترتيب الأفراد داخل التنظيم .

ج- التطور الاقتصادي : إن التجربة اليابانية أصبحت محط أنظار كل المتخصصين في العالم من الجانب التكنولوجي أو البشري، ولم تكن الأسطورة اليابانية في العمل مجرد نظرية بل دعمتها ظروف منها: علاقة الفرد بالمؤسسة التي دعمت عملية العمل و كونت لدى الفرد الياباني دافعا قويا للعمل، ومنه ظهر التطور الكمي والنوعي للمنتجات اليابانية ، هذا بالإضافة إلى المنافسة الدوليّة التي أتت بظروف جديدة منها العولمة و التي هندست الاقتصاد الدولي فأصبحت " المؤسسة تقارن إنتاجها وأعباء اليد العاملة بالوحدة المنتجة و المؤسسات العالمية الأخرى لكي تقارن أرباحها بمنظور المؤسسات الأخرى (Peretti, 1990: 11).

و هناك اعتبارات اقتصادية وجب مراعاتها نذكر منها (فرحانة، 1995: 05):

أ- مدى توفر الموارد البشريّة.

ب- الأراضي الزراعية.

ج- الثروات المعدنية و الطاقة المحركة.

د- التطور السياسي القانوني.

هـ- الرغبات الجديدة للأفراد.

5- التجاذبات بين متغيرات الدراسة

5-1 الاراء المؤيدة والمعارضة للعلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانية نظريا: تباينت الآراء حول النظر إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانية من وجهة نظر المفكرين والباحثين، حيث يؤيد عدد منهم العلاقة الإيجابية في حين يذهب الاخرون لدعم العلاقة السلبية بين المتغيريين، وهنا سوف يتم استعراض الاتجاهين المشار اليها في أعلاه وكما يأتي:

5-1-1 أثر النمو الاقتصادي في النمو السكاني: للنمو الاقتصادي والاجتماعي أثر كبير في النمو الطبيعي للسكان حيث يتبدى هذا الأثر من خلال معرفة التأثير الذي تحدثه عملية التنميّة في كل من معدلي الوفيات والولادات في المجتمع، وما دام الاستدلال على عملية التنميّة الاقتصادية والاجتماعيّة إنما يكون من خلال مجموعة من المؤشرات والمقاييس فيجب علينا معرفة مدى التأثير الذي يمارسه كل مؤشر من هذه المؤشرات في المعدلين المذكورين الولادات والوفيات، ونظراً لتعذر القيام بمثل هذه العملية ولتبسيط هذه المسألة نرى أنه من الممكن أخذ أحد المؤشرات التنموية الأساسية والاسترشاد به حيث يمكن معرفة تأثيره في النمو الطبيعي للسكان (الولادات ـ الوفيات)، وتعميم النتيجة التي تم التوصل إليها على المؤشرات التنموية المختلفة الأخرى.

حول تأثير النمو السكاني في عملية التنميّة الاقتصادية والاجتماعيّة يمكن القول أيضاً: إنه لم يكن للباحثين الديمغرافيين والاقتصاديين وجهة نظر موحدة حول هذا الموضوع، هذا ويمكن إجمال وجهات نظرهم باتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: يرى في النمو السكاني عاملاً ذا تأثير سلبي في المسيرة التنموية للمجتمع وذلك انطلاقاً من أن الزيادات السكانية سوف تعمل على التهام المنجزات التنموية للمجتمع، كما أنها تشكل عبئاً أو قيداً يعرقل استمرار تقدمه وارتقائه، حيث بنى أنصار هذا الرأي وجهة نظرهم هذه مستندين إلى مايأتي:

أ ـ أثر النمو السكاني في سوق العمل: النمو السريع للسكان يزيد من عرض قوة العمل ويشيع ظاهرة البطالة بأشكالها الظاهرة والمقنعة في المجتمع ويعمل على تخفيض الأجور، وهذا يعني أن الأسر لن تحصل على الموارد الكافية لتأهيل وتدريب صغارها مما يقود إلى زيادة مستمرة لأعداد العمال غير المؤهلين أو المدربين في سوق العمل، وما دام أن مدى مساهمة الفرد في عملية التنميّة إنما تتوقف على درجة تأهيله وتدريبه فهذا يعني أن النمو المستمر للسكان يعرقل عملية التنمية، يشير التقييم الوارد في تقرير مدير منظمة العمل الدوليّة إلى أن عدد الفقراء في البلدان النامية قد ازداد رغم الوتائر السريعة للنمو الاقتصادي (Employment & Basic, 1976 : 23). وثمة معطيات كافية وإن لم تكن كاملة على أن الظروف المادية المعيشية لعدد كبير من السكان اليوم هي أسوأ مما كانت عليه قبل عقدين من الزمن، وقد تدهور متوسط مستوى المعيشة في بعض البلدان، كما أن تقارير ووثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالوضع الاقتصادي لبلدان أمريكا اللاتينية تشير إلى أن وتائر نمو الدخول لدى (40%) من أفقر السكان هناك كانت في غالبية هذه البلدان أقل من وتائر نمو الناتج الإجمالي، وفي بعض البلدان التي تتصف بأن المؤشرات الاقتصادية فيها أسوأ من ذلك أصبحت فئات السكان الفقيرة أكثر فقراً.(Repot On the World Social Situation, 2001 : 46).

ب ـ أثر النمو السكاني في الاستهلاك: يرى مجموعة المفكرين أنصار هذا الاتجاه أن التزايد المتسارع لعدد السكان في أي مجتمع كان يعني وبشكل حتمي زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية بنوعيها الضروري والكمالي وكذلك الطلب على الخدمات، وهذا قبل كل شيء يشكل ضغوطات على المسيرة التنموية للمجتمع. كما أن ارتفاع مستوى

الاستهلاك في المجتمع الناتج عن زيادة عدد السكان يعمل على استنفاذ ما تقدمه الطبيعة من موارد وخامات بشكل سريع، وفي كثير من الأحيان تجبر المجتمعات على استيراد مثل هذه الخامات من الخارج لسد الطلب الداخلي المتنامي عليها. أما فيما يخص الطلب على الخدمات فإنه يمكن القول: إن النمو السريع في عدد السكان يزيد من هذا الطلب وبمعدلات متسارعة أيضاً، إذ إن زيادة عدد أفراد المجتمع (أي مجتمع) تعني زيادة في الطلب على الطرقات والمدارس والمعلمين والخدمات الصحية... إلخ..

جـ ـ تأثير النمو السكاني في الاستثمار: يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن النمو السكاني يؤثر سلباً على عملية التنمية من خلال تأثيره السلبي في الاستثمار، إذ ينطلقون من حقيقة التناسب العكسي في توزيع الدخول بين الاستهلاك والادخار وعليه فإن النمو السريع للسكان من وجهة نظرهم يتطلب دائماً تخصيص جزء أكبر من الدخول للاستهلاك ويقلل من مخصصات الادخار ومن ثمَّ الاستثمار، هذا من ناحية أولى. أما من ناحية ثانية فإن هذا النمو السريع للسكان ذو تأثير سلبي في الاستثمار من خلال توجيه مخصصاته (على قلتها) في مثل هذه المجتمعات نحو الأنفاق على المشاريع المخصصة لإشباع الحاجات الضرورية للسكان، وكذلك على مشاريع الخدمات بأنواعها مما يقلل من حصة الأنفاق على المشاريع القاعدية (مشاريع البنية التحتية والهيكلية للاقتصاد). وبالنتيجة نرى أن مجموعة المفكرين أنصار الاتجاه الأول يؤكدون التأثير السلبي للزيادة السكانية في المسيرة التنموية من خلال تشتيت موارد التنمية وزيادة أعبائها.

الاتجاه الثاني: يرى في النمو السكاني عملاً ذا تأثير إيجابي في المسيرة التنموية للمجتمع إذا ما هيأت له الظروف والعوامل الملائمة للمشاركة في البناء التنموي، وهذا النمو يشكل عندها عاملاً من عوامل دفع حركة التنمية قدماً للأمام وليس العكس استناداً إلى ما يأتي:

1. النمو السكاني يزيد من فتوة المجتمع أي من عدد العناصر الشابة في الهرم السكاني وبذلك زيادة في نسبة القوة البشرية وقوة العمل إلى إجمالي عدد السكان، وهذا ما يؤدي بدوره إلى إمداد سوق العمل دائماً بالعناصر الفتية والقادرة على العمل والعطاء المستمرين.
2. في النمو السكاني تنوع في الخبرات والكفاءات الضرورية للبناء التنموي وهذا ماله بالغ التأثير في عملية تأمين قوة العمل الملائمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على السوق المحلية للعمل.
3. إن النمو السكاني يعني نمواً في الموارد البشرية وهذه الموارد شأنها شأن غيرها من العوامل المساهمة في البناء التنموي إذ يمكن تحسين استغلالها والإفادة منها بالدرجة القصوى، وأحياناً تصديرها والحصول من جراء ذلك على دخول كبيرة تساهم في تنمية المجتمع وازدهاره.
4. في الفكر الاقتصادي. نرى العديد من المفكرين الذين يؤيدون هذا الاتجاه ولا يرون في الزيادة السكانية عاملاً معرقلاً للتنمية منهم على سبيل المثال آرثر كينغ إذ يقول: إن الطلب على القوة العاملة هو الذي يحدد عدد السكان (العبد الله و خوري، 1993: 215).

كما أن المفكر المعروف (هانسون ايفن) يرى أن النمو السكاني سبب في التقدم الاقتصادي، وهذا بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقاً من وجهات نظر لكل من المفكر العربي الكبير (ابن خلدون) وللأستاذ الدكتور (عارف دليلة) عند بحثنا لمقولة النمو السكاني؛ والتي لا نرى في هذا النمو عاملاً معرقلاً للتنمية فيما إذا هيأت لهذا النمو عوامل ومقدرات المشاركة فيها.

لقد أكدنا بأن الإنسان هو صانع النمو وجاني ثمارها فلا نمو اقتصادي أو اجتماعي بمعزل عن العامل البشري بفكره وساعده، وهذه الفكرة إنما تستند إلى حقيقة الدور الأساسي للإنسان في بناء المجتمعات البشرية، فدون العامل البشري لا وجود لمجتمع أو لاقتصاد أو لتنمية...

إننا وفي هذا المجال نؤيد هذا الاتجاه الثاني ولا نرى في الزيادة السكانية عاملاً ذا تأثير سلبي في المسيرة التنموية إذا ما استطاعت عملية الإنتاج الاجتماعي في المجتمع المعني استيعاب هذه الزيادة وتأمين مقدرات مشاركتها في دفع عملية التنمية إلى الأمام، وبذلك رداً لما يحاول أن يعممه بعض المفكرين (أنصار الاتجاه الأول) من خطر للزيادة السكانية على عملية التنمية.

إن مثل هؤلاء ينظرون إلى الزيادة السكانية كعامل يؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة الأعباء على الموارد المتاحة، وكان من الأجدر بهم أن ينظروا إلى الزيادة السكانية كعامل رئيس في زيادة قوة العمل وزيادة المشاركة في عملية الإنتاج الاجتماعي ودفع حركة التنمية قدماً إلى الأمام.

إن الزيادة السكانية تتحول إلى عبء حقيقي على التنمية عندما لا يجري استغلال الموارد المتاحة بما فيها قوة العمل بصورة صحيحة ومنطقية أو عندما لا تتوافر هذه الموارد.

2-1-5 تفسيرات نظرية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانية في مؤشرات التنمية البشرية

شهد النمو العالمي للسكان نموا بطيئاً بنسبة تقل عن (1%) خلال فترة ما قبل عام (1700)، ليبدأ في الارتفاع خلال القرن الثامن عشر خاصة في أوروبا الغربية حيث بلغ ذروته عام (1850)، وبقى النمو السكاني منخفضاً في كافة أنحاء العالم في القرن التاسع عشر حيث بلغ ذروته عام (1970) في حدود (2%) ومنذ ذلك الحين انخفض بشكل تدريجي في حدود (1%). وصل عدد السكان إلى البليون الأول عام (1804)، أما البليون الثاني فكان عام (1927) (فترة 123 سنة)، ليصل العالم بعدها إلى البليون الثالث عام (1960) (فترة 33 سنة)، أما البليون الرابع لعدد السكان فكان عام (1974) (فترة 14 سنة)، ووصل عدد سكان العالم إلى (5) بليون عام (1987) (فترة 13 سنة) و (6) بليون عام (1999) (فترة 12 سنة)، ويتوقع أن يصل عدد السكان إلى (10) بليون بحلول عام (2050). (Hillel Rapport, 2011 : 03)

أ- أثر تحسن مستوى الدخل الفردي في معدل الوفيات: يعد مؤشر مستوى الدخل الفردي من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات، كما أن ارتفاع مستوى هذا الدخل يعد مظهراً أو نتيجة من أهم نتائجها، لذا نرى أنه من الممكن دراسة الأثر الذي يمارسه هذا المقياس (المؤشر) في معدلي الولادات والوفيات على أنه

أثر للتنمية في النمو الطبيعي للسكان. ويمكن القول بأن معدل الوفيات ينخفض كلما تقدم المجتمع في مسيرته التنموية، إذ إنه لم يعد خافياً على أحد ترافق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع عملية التنمية الصحية؛ وذلك من خلال اكتشاف الأوبئة والأمراض ومعرفة طرق الوقاية منها ومعالجتها، والنتيجة الحتمية لهذه العملية هي تخفيض في معدل الوفيات وإطالة توقعات العمر بالنسبة للسكان جميعاً. أما فيما يخص مؤشر تحسين مستوى الدخل الفردي (كمقياس تنموي) وأثره في معدل الوفيات في المجتمع فإنه يمكن القول: إن تحسن الدخل الفردي يقود إلى تخفيض معدل الوفيات وفقاً لما يأتي:

- تحسن مستوى الدخل الفردي بشكل عام يزيد من حصة الدخل المخصصة للإنفاق في سبيل الحصول على الخدمات الصحية، وهذا له بالغ الأثر في عملية الكشف المبكر عن الأمراض وإمكانية الحصول على العلاج المناسب لها.
- إن لارتفاع مستوى الدخل الفردي أثراً كبيراً في تحسين نوعية الغذاء وظروف السكن المعيشية الخاصة بالفرد، وهذا يعني تجديداً أفضل لقوة العمل بالنسبة لأفراد المجتمع مما يزيد من توقعات الحياة لهم ويبعد خطر الموت عنهم.
- هناك دور كبير لتحسن مستوى الدخل الفردي في إمكانية حصول المرأة في المجتمع على الرعاية الصحية المناسبة لها في فترات الحمل والإنجاب، وكذلك حصولها على فترات أمومة مناسبة تمكنها من استعادة نشاطها الفيزيولوجي بعد الولادة والاهتمام أكثر برضيعها مما يبعد خطر الموت والمرض عنها وعنه.

وبالنتيجة يمكن القول بوجود علاقة عكسية بين تحسن مستوى الدخل الفردي (كمؤشر تنموي) ومعدل الوفيات في المجتمع، وهذا ما أكدته دراسات الكثير من المفكرين الاقتصاديين والديمغرافيين ومنهم على سبيل المثال المفكر الفرنسي (هرش) في دراساته لسكان العاصمة الفرنسية باريس، الأولى في أعوام (1911-1913) والثانية (1924-1928) ، إذ إنه يخلص إلى نتيجة مفادها أن الناس ووفقاً لمستوى دخلهم الفردي (أغنياء ـ فقراء) غير متساويين حيال الموت وأن معدل الوفيات بين الطبقات الفقيرة هو أعلى منه لدى الطبقات الغنية بما يعادل الضعف فيما يخص السكان بمختلف فئاتهم العمرية باستثناء الرضع، أما فيما يخص الرضع فإن معدل الوفيات بينهم لدى الطبقات الفقيرة هو أعلى منه لدى الطبقات الغنية بأربع أضعاف (اليافي، 1974: 102). بالإضافة إلى الكثير من الدراسات الديمغرافية التي تؤكد النتيجة السابقة (العلاقة العكسية بين تحسن مستوى الدخل ومعدل الوفيات). وعليه يمكن القول: إن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أثراً كبيراً في تخفيض معدل الوفيات، وأنه كلما بلغ المجتمع مستوى تنموياً أعلى أدى ذلك إلى زيادة في توقعات العمر بالنسبة لأفراده.

ب ـ أثر تحسن مستوى الدخل الفردي في معدل الولادات: بداية وفي إطار الحديث عن تأثير مستوى الدخل الفردي في معدل المواليد لا بد لي من أن أؤكد حقيقة أنه لم يكن للباحثين رأي موحد حول هذا الموضوع فبعضهم (جون كالدويل) مثلاً يربط خصوبة السكان بآلية تدفق الثروة في المجتمع من الجيل القديم إلى الجديد أو بالعكس، وبعضهم الآخر يرى أنه كلما ارتقى المجتمع لدرجات أعلى في سلم التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحسن الدخل الفردي للأفراد، وانعكس ذلك سلباً على معدل الخصوبة، ومن ثم ينخفض معدل المواليد لدى السكان. إحدى الدراسات التي قام بها الأستاذ الدكتور (أحمد الأشقر) تبين أثر الدخل الفردي في معدل الخصوبة وكانت نتائجها كالآتي(محمد و قويدر، 2018: 261):

- إن تأثير الدخل في الخصوبة إنما يختلف من مجموعة دولية إلى أخرى تبعاً لموقع هذه المجموعة أو تلك من سلم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إن تأثير الدخل الفردي في الخصوبة إنما يختلف من مرحلة إلى أخرى من مراحل التنمية التي بلغها المجتمع، ففي المرحلة الأولى للتنمية ينتقل القسم الأكبر من تأثير الدخل في الخصوبة عن طريق التعليم، وفي المرحلة اللاحقة ينتقل القسم الأكبر لهذا الأثر عن طريق تحسن المستوى الصحي، وفي المرحلة الثالثة (الأخيرة) يصبح ارتفاع مستوى الدخل هو العامل الأكثر فاعلية وتأثيراً في الخصوبة.

إننا في هذا المجال نرى أن للدخل الفردي كمؤشر تنموي ولتحسن مستواه تأثيراً كبيراً في الخصوبة السكانية فيكون موجباً أحياناً وسالباً أحياناً أخرى. إذ إن الواقع يؤكد أنه وفي مراحل التنمية الأولى يكون المستوى الثقافي والعلمي للسكان متدنياً وما دامت زيادة الدخل تقود لزيادة إشباع الحاجات فإن هذه الزيادة في الدخل سوف تقود لزيادة في معدلات المواليد، وتعليل ذلك ما يأتي:

- مع المستوى العلمي والثقافي المتدني للسكان فإن تحسن مستوى الدخل الفردي يقود إلى زيادة في إشباع الحاجات المادية ومما يقود السكان إلى الإنجاب بلا خوف على مستقبل أطفالهم من المجاعة أو الفقر.
- إن النتيجة الحتمية لاجتماع الجهل والمال هي إنجاب الأطفال وذلك عن طريق الدخول المبكر في الحياة الزوجية، وتعدد الزوجات في بعض المجتمعات.
- الدخول المبكر في عملية الإنتاج الاجتماعي نظراً لقصر الفترة الزمنية المخصصة في حياة الفرد للتعليم والتأهيل والتدريب.

وعلى هذا الأساس فإن تحسن مستوى الدخل سوف يؤدي إلى الزواج المبكر وإنجاب الأطفال، أما عندما يرتقي المجتمع قدماً على سلم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن هذه العوامل تزول تدريجياً؛ ويصبح ارتفاع مستوى الدخل الفردي عاملاً من عوامل تخفيض الخصوبة السكانية وذلك عن طريق تحسين المستوى الثقافي للأفراد وسعيهم لإشباع الحاجات المعنوية وكذلك إطالة المدة الزمنية المخصصة لتأهيل الفرد وتدريبه مما يؤخر سن الزواج في المجتمع. كما أن لتحسين المستوى العلمي والثقافي للسكان الحاصل نتيجة تحسن مستوى الدخل الفردي تأثيراً كبيراً وسلبياً في الخصوبة عن طريق دراية السكان بالطرق العلمية والعملية لتخفيض النسل وتحديده، ونتيجة هذا كله تخفيض لمعدلات المواليد في المجتمع.

حاول (كينز) معالجة المشكلة التي طرحتها المدرسة المالتوسية، وبين (كينز) أن معدل النمو الاقتصادي يضمن توازن الدخل الوطني الذي يعتمد على النمو السكاني والتقدم العلمي والتقني وتراكم رأس المال، ولذلك فهو يدعو إلى التوظيف الكامل للموارد البشريّة والاقتصادية بشكل دائم للحصول على نمو اقتصادي ثابت. وارتبطت كتابات (ماركس وانجلز) الاقتصادية والسكانية بالنظام الاقتصادي والاجتماعي، حيث يرى أن حركة التصنيع وتركز رأس المال وزيادة التقدم العلمي في ظل النظام الرأسمالي ستؤدي إلى زيادة في عدد السكان وفائض في قوة العمل وبالتالي ستنخفض الأجور ويزداد عدد العاطلين عن العمل(محمد و قويدر، 2018: 262).

بين (لينين) أن التضخم السكاني هو أمر مالزم للنظام الرأسمالي، بحيث يرى أن النظام الاشتراكي يمكن أن يوفر فرص عمل لكل السكان وبالتالي لا يوجد تراكم لرأس المال ولا تمركز للثروة بل يتم توزيع الدخل الوطني توزيعا عقلانياً وعادلاً (سعيد، 1997: 54).

اقترح (Simon و Steinmann) نموذجا للنمو عام (1977)، تمحور فكرته الاساسية على أن زيادة نمو السكان سيؤدي إلى زيادة مستوى التقدم التكنولوجي وبالتالي ارتفاع مستوى الدخل الفردي، وأوضحت نتائج النموذج بأن تحقيق النمو الاقتصادي في المدى البعيد يتطلب نمواً سكانياً في حدود (1%) إلى (2%) إضافة إلى معدل ادخار يبلغ (2%) إلى (4%) مع معدل خصم لايتجاوز (4%) ويضيف (Simon) عام (1986) بأن النمو السكاني الضعيف في ظل ارتفاع معدل نمو الانتاج التكنولوجي سيؤدي إلى غلة حجم متناقصة ويمكن أن يؤدي إلى الركود (Nwosu, at al., 2014 : 10).

يختلف تحليل (freeman and Bloom) عام (1998) عن النظرية المالتوسية حيث يعتقدان بأن مشكلة الغذاء من شأنها أن تؤثر على الفقر والنمو من ظاهرة النمو السكاني، بحيث أن مشكلة الغذاء والسكان يمكن أن تحل ما إن توفر الدخل الكافي لشراء الغذاء مع وجود أسعار محفزة للإنتاج وعلى الاقل تغطية النقص من الغذاء من خلال عملية الاستيراد (Gideon, at al,. 2013: 44).

إن زيادة عدد السكان يمكن أن يضعف من الخدمات الاجتماعيّة خاصة تلك المتعلقة بالأنفاق على الضمان الاجتماعي والصحة والرواتب التقاعدية، وبالتالي فإن معدالت النمو الاقتصادي سترتبط بعملية الأنفاق وتوقعات الميزانية، ففي دول الاتحاد الاوروبي مثال يتوقع تقرير (EPC) الذي صدر عام (2005) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سينخفض من معدل نمو (1,9%) خلال الفترة (2004-2010) و (2011-2020) إلى (1,4%) خلال الفترة (2021- 2030) وإلى (1,3%) خلال الفترة (2031-2040)، ليرتفع ثانية خلال الفترة (2041-2050) إلى (1,6%) وهذا ما يدل على تركيبة السكان لها علاقة قوية مع معدل النمو الاقتصادي. (Alexia and Thomas, 2007: 5).

ولاحظ لاحظ (مالثوس) أن الزيادة في إنتاج الغذاء في دولة ما أدت إلى تحسين رفاهية السكان، لكن التحسن كان مؤقتًا لأنه أدى إلى النمو السكاني ، والذي بدوره أعاد الأصلي لكل مستوى إنتاج الفرد. بعبارة أخرى، كان لدى البشر ميل إلى استخدام الوفرة للنمو السكاني بدلاً من الحفاظ على مستوى معيشي- مرتفع ، وهي وجهة نظر أصبحت تُعرف باسم " المصيدة المالتوسية " أو "شبح مالتوس". وكان للسكان ميل لتنمو حتى مشقة الطبقة الدنيا عانت، نزيد وزيادة التعرض للمجاعة و المرض ، وهو رأي يشار إليه أحيانا على أنه كارثة مالتوس . كتب مالثوس معارضًا للرؤية الشعبية في أوروبا في القرن الثامن عشر والتي رأت أن المجتمع يتحسن ومن حيث المبدأ على أنه مثالي. (عادل، 2010: 1208).

من خلال تتبع الدراسات المهتمة بهذا الموضوع يمكن أن نميز بين ثلاث وجهات نظر رئيسة هي (المحجوبي، 2013: 90-91):

1- النمو السكاني يحفز النمو الاقتصادي: يرى الكاتب الانجليزي (وليام تابيل) أن الدولة القليلة السكان يحصل رعاياها على غذائهم دون صعوبة وهو ما يطبعهم بطابع الكسل،في حين ان الدولة. الكثيفة السكان تبعث في نفوس رعاياها النشاط والكفاح من أجل البقاء، وهو ما يعني تحفيز النمو ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي، حيث يرى أنصار هذه الفكرة أن النمو السكاني يساهم في النمو الاقتصادي من خلال عدد من المتغيرات منها ما يأتي:
   - النمو السكاني المتسارع يساهم في تحفيز التطور التكنولوجي والابتكار.
   - النمو السكاني يؤدي إلى زيادة استفادة الدولة من اقتصاديات الحجم الكبير.
   - النمو السكاني يؤدي إلى حظ أوفر في عدد المبدعين والعباقرة وذوي القدرات الاستثنائية القادرين على إحداث التحولات المستقبلية المرغوبة.

   وذكر الدكتور (عارف دليله) بأن حجم السكان الكبير في دولة ما يشكل عاملا من عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدولة بما في ذلك مشاركتها في تقسيم العمل الدولي (دليله، 1987: 119)

2- النمو السكاني لا يساهم في النمو الاقتصادي: يرى الاقتصادي الشهير (آدم سميث) أن السكان يتزايدون دائما إلى الحد الذي يهبط بمستوى المعيشة إلى الكفاف، أي أن زيادة عدد السكان بعد حد معين يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة. كما يرى (مالتوس) أن النمو الدائم في الدخل لا يمكن الوصول إليه. فيما يعمل التقدم التكنولوجي إلى خلق زيادة في الدخل لفترة قصيرة ويدفع النمو السكاني نحو الزيادة، مما يشكل ضغطا على الموارد المتاحة.

   إن ما مرت به الدول الأوروبية من انخفاض في عدد السكان وتطورات اقتصادية مختلفة خلال العقود الأخيرة ، هو ما وضع علامات الاستفهام على هذه المدرسة وادخلها إلى موضع الشك، حيث أخذت الدول الأوروبية في اجتذاب العمالة من الخارج وهو ما يعد ابلغ دليل على قصور هذه الفكرة، ونتيجة لذلك أصبحت الدول الأوروبية لا تعير هذا النموذج أي اهتمام، إلا أن العديد من الدول النامية لازالت تقم به وتعتمده في تخطيطها.

3- حياد الأثر السكاني: العديد من الدراسات التي تفترض ثبات العوامل الأخرى وجدت أن نسبة النمو السكاني ليس لها أي أثر معنوي على النمو الاقتصادي، وهو ما أدى إلى إهمال الدراسات السكانية في العديد من الدول النامية والمنظمات الدولية، حيث اعتبرت أن أثر العوامل الديموغرافية غير واضح التأثير على النمو الاقتصادي، إلا انه من

خلال ما اثبت حديثا يوضح ان ما افقد النمو السكاني أهميته في الدراسات الاقتصادية القياسية هو الاعتماد على معدل التغير السنوي في عدد السكان فقط، وإنما يجب الاعتماد على متغيرات ديموغرافية أخرى أكثر تفصيلا ، مثل التوزيع العمري للسكان وخاصة فئة الداخلين الجدد إلى سوق العمل أو المتوقع دخولهم في المستقبل القريب وبالتالي يجب اخذ عامل الزمن في الحسبان.

عندما تم إدخال هذه المتغيرات تحت عملية القياس،جاءت النتائج مختلفة عن السابقة، وتم إثبات أن نمو فئة السكان النشطين اقتصاديا يمكن أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

توضح بعض الدراسات القياسية أن أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي يوصف بأنه آني ومرحلي، حيث يكون له مفعول إيجابيا عند نمو فئتي السكان المعيلين والمعالين باتجاهات مختلفة.

كما تظهر بعض الدراسات تخوفا من نوع آخر يرتبط بزيادة متوسط العمر المتوقع في فترة التحول الديموغرافي مع ما يرافق هذه الزيادة من ضغط على أرصدة الضمان الاجتماعي وزيادة حجم الفئة المعالة من السكان بفعل ازدياد فئة كبار السن ، إلا أن الخدمات الصحية المتطورة جعلت الكثير ممن وصلوا سن التقاعد قادرين على الاستمرار في العمل والإنتاج وتحقيق انجازات كبيرة على المستوى الاقتصادي.

6- الجانب التطبيقي لأثر النمو الاقتصادي والزيادة السكانية على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2000- 2020)

1-6 واقع مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2000-2020): تعاطفاً مع ماجاء في الاطار النظري لهذه الدراسة واستعراض الآراء المؤيدة والمعارضة للعلاقة المتبادلة بين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي لجأت دراستنا إلى اختيار هذه العلاقة باستخدام التحليل الكمي المنبثق من التعامل مع البيانات في العراق للمتغيرين المذكورين واستخدام برنامج (Eviews) لاختبار هذه العلاقة وبالخطوات الأتية:

6-1-1- جمع البيانات المطلوبة لتحديد مسار العلاقة: ان اختيار هذه العلاقة يتطلب الحصول على البيانات الخاصة بمتغييرات النموذج الموضوع لأغراض هذا الاختبار وبما ان الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة تشمل المدة (2000-2020) لذا فقد تم جمع السلاسل الزمنية للبيانات خلال المدة الزمنية المشار إليها وكان مصدر البيانات للمتغيرين متمثلاً بـ(البنك الدولي).

6-1-2- اختبار العلاقة بين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2020): يتم الدخول إلى برنامج (Eviews 10) ومن ثم إدخال البيانات الخاصة بالمتغيرات قيد الاختبار إلا وهي النمو الاقتصادي والزيادة السكانية وبعد ذلك يتم تحديد المتغيرات من قائمة (worktile) يتم التاشير على أسماء التغيرات واختيار (open) ثم (asfunction) فتظهر نافذة جديدة تحمل عنوان (Equation Estimation) كما ويظهر في هذه النافذة معادلة الانحدار البسيط مع وجود الحد الثابت ومن خلال اختيار (specification) حيث يوجد في هذه النافذة اختيارات كثيرة لعدد من التحليلات والاختبارات ضمن قائمة (Estiomation stings) وبذلك نختار الطريقة المراد التحليل بها وهنا نختار: Method: Ls-least squares (NLS and ARMA)

كما ويظهر ضمن الـ(sample) السلاسل الزمنية المحددة للبيانات الخاصة بالمتغيرات وهنا نختار (ok) فتظهر معادلة الاندار البسيط للعلاقة بين المتغيرات وهنا حصلنا على المعادلة الأتية واختباراتها:

ECG= -246.4585 + 12.20395 POP

T= -4.430034 6.902513

Prob. 0.0003 0.0000

Std. Erorr 55.63354 1.768044

R-squaed = 0.7149

Adj.R.Squared = 0.699

F-Statistic = 47.6446

من خلال المعادلة أعلاه نجد بان العلاقة بين الزيادة السكانية في العراق والنمو الاقتصادي موجبة ومعنوية تشير إلى ذلك قيم معلمة متغير الزيادة السكانية والتي ظهرت تساوي (12.2039) في حين كان الخطأ القياسي لمتغير الزيادة السكانية منخفض ويساوي (1.76) وهذا يعني بأن النمو السكاني في العراق له تأثيرات إيجابية بزيادة النمو الاقتصادي حيث يحتسب (f-test) من المعادلة التالية:

$$t-test=\frac{cofficient}{std.grov}=\frac{12.203}{1.768}=6.9$$

وهو يتفق مع وجهة النظر الأولى التي تم التطرق إليها في الجانب النظري من هذه الدراسة والتي تشير إلى ان الزيادة السكانية علاقتها موجبة مع النمو الاقتصادي وتحسن من وضع النمو الاقتصادي أي ان زيادة السكان سوف يتم استغلالها في مجالات الأعمال المختلفة وبذلك فأنها سوف تحسن من وضع النمو الاقتصادي في البلد، كما نشير هنا بان معامل التحديد كان يساوي (0.71) ومعامل التحديد المعدل أيضاً يساوي (0.699) وهما يؤكدان قوة علاقة الارتباط بين المتغيرين كما ان قيمة F المحسوبة كانت عالية للنموذج وتساوي (47.641) مما تؤكد على دقة ومعنوية النموذج ككل. فضلاً عن ان قيمة .prob كانت تساوي صفر وهذا يؤكد رفضنا لفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

ولزيادة التأكد على هذا الاختبار وهذه العلاقة بين المتغيرين تم اللجوء إلى تحديد شكل الدالة المشار إليها عن طريق الرسم البياني لمعرفة شكل توزيع نقاط المشاهدات حول الدالة وباستخدام برنامج (Eviews10) أيضاً من خلال الخطوات الاتية:

اختيار المتغيرات ثم (as group) ثم تظهر البيانات نختار (view) ثم (open) ثم (scatter) ثم تظهر نافذة جديدة فيها اختيارات منها (None-option) نختار منها (regression line) يظهر رسم الدالة ومن خلال تطبيق ماورد أعلاه حصلنا على رسم شكل الدالة وكما في الشكل الاتي:

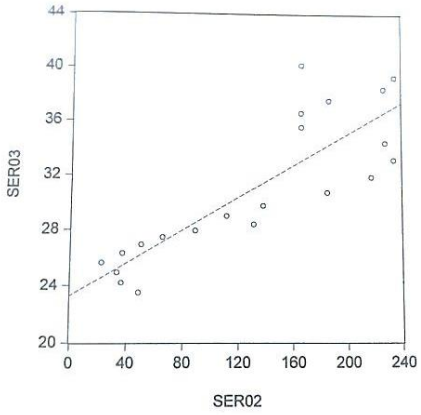

شكل (2): رسم لدالة الانحدار الخطي البسيط بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2020)

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10).

ونجد من خلال رسم دالة العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في العراق للمدة الزمنية المشار إليها بان نقاط المشاهدات موزعة حول الخط المستقيم الممثل للدالة وبذلك فان الدالة تمثل دالة خطية.

1-2-6 النمذجة القياسية لأثر النمو الاقتصادي والزيادة السكانية على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2000- 2020)

1-2-6 توصيف النموذج القياسي :ان النموذج القياسي هو عبارة عن علاقة أو منظومة علاقات رياضية تربط بين المتغيرات الأقتصادية، و تساهم في وصف طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات بشكل خالي من التفاصيل و التعقيد و ممثلة للواقع أفضل تمثيل، و هذا ما يتوافق مع الهدف من أغلب الدراسات و البحوث الأقتصادية إلا وهو تحديد فيما إذا كان هناك تأثير لمتغير(x) وهو المتغير المستقل على المتغير التابع (y)، وتقدير مدى حجم وأتجاه هذا التأثير (Wooldridge, 2004: 3).

وبناءً على ما تم ذكره آنفاً يمكن القول أن الاقتصاد القياسي: هو العلم الذي يجمع بين الاقتصاد الرياضي، والنظرية الاقتصادية، والاحصاء الاقتصادي، ويتم اللجوء إلى الاقتصاد القياسي لمعالجة المشكلات الاقتصادية الدائمة والمنتشرة بالأسلوب الكمي، أو الرقمي، ويمثل مجتمع البحث بيان أثر النمو الاقتصادي والزيادة السكانية على مؤشرا التنمية البشرية (دليل التنمية البشرية) في العراق للمدة (2000- 2020).

إذ تُعد هذه المرحلة من المراحل المهمة في بناء النموذج، لا بل تُعد من أصعبها وذلك لما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها الأنموذج ودلالاتها الأقتصادية، أو التي يجب أستبعادها منه وذلك بالإستناد إلى القيد الصفري واللا صفري لمعلمات هذه المتغيرات وبالأعتماد على النظرية الأقتصادية في تحديد نوع العلاقة بين المتغيرات الأقتصادية وأتجاهها، ومن ثم فإن تحويل العلاقة إلى الشكل الرياضي الملائم للعلاقة الاقتصادية التي تربط بين تلك المتغيرات، ذلك أن صياغة الدوال بشكل رياضي غير سليم يجعل أغلب طرق القياس الاقتصادي غير واقعية، ومن ثم فإنه لا يمكن الأعتماد عليها لاحقاً (حمدون ، 2006 : 91).

2-2-6- تحديد متغيرات النموذج: وتعد هذه المرحلة من أهم واصعب مراحل البحث في الاقتصاد القياسي ويتم فيها دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بشكل رياضي ويتم ذلك عبر:

أ- مرحلة بناء فرضية البحث: من خلال تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج وبالاعتماد على النظرية الاقتصادية، اذ تعتمد الدراسة على بيان نوع العلاقة اوالأثر بين النمو الاقتصادية والتي يمثل المتغير المستقل الاول، وبين الزيادة السكانية والممثل بالمتغير المستقل الثاني على دليل التنمية البشرية كمتغير معتمد.

- المتغير المعتمد (التابع): تم اختيار المتغير المعتمد ليؤشر إلى التنمية البشرية وان افضل هذه المتغيرات هو دليل التنمية البشرية الذي قد اعتمد من قبل العديد من الدراسات السابقة.

- المتغيرات المستقلة (التفسيرية): لقد تم أختيار المتغيرات المستقلة للأنموذج بناءً على ما يلي:

- التوقعات المسبقة للنظرية الأقتصادية و التي تفترض وجود علاقة سببية بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة.

- مدى توفر البيانات و دقتها، و ذلك لأن كمية البيانات المتوافرة و دقتها تعتبر من الأمور الواجب مراعاتها عند أختيار النموذج القياسي الأقتصادي، حيث أنه كلما قلت الأخطاء المتعلقة بالبيانات زادت القوة التفسيرية للنموذج في أجتياز الأختبارات القياسية و الأحصائية، و أستناداً إلى ذلك فإن المتغيرات في النموذج و التي سيتم أعتمادها هي ما يلي:

المتغير المستقل الأول: النمو الاقتصادي والذي يعد من أهم المتغيرات التي يمكن ان يؤثر على التنمية البشرية اذ من دون النمو الاقتصادي لايكون هنالك تنمية بشرية ويمثل بالناتج المحلي الإجمالي.

المتغير المستقل الثاني: الزيادة السكانية وهو المتغير الذي تم اختياره على أساس العلاقة المباشرة بين السكان والتنمية البشرية.

صياغة النموذج القياسي: وفي هذه المرحلة يتم اعداد الشكل النهائي للنموذج القياسي الذي سوف يضم المتغيرات المتعمد والمستقة والمعلمات الخاصة بكل متغير كما سوف يوضح النموذج التغيرات في المتغير المعتمد استناداً إلى التغير في قيم المتغيرات المستقلة وبذلك اخذ النموذج القياسي لأغراض هذه الدراسة الشكل الاتي:

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + U$$

Y = يمثل المتغير المعتمد ممثلاً بدليل التنمية البشرية (HDI).

B_0= الحد الثابت أو حد التقاطع.

B_1 = الميل الحدي للمتغير الأول (النمو الاقتصادي).

X_1 = المتغير المستقل الاول، (النمو الاقتصادي) ويمثل بـ(ECG).

B_2 = الميل الحدي للمتغير الثاني (اعداد السكان).

X_2 = المتغير المستقل الثاني (اعداد السكان) ويمثل بـ(POP).

U = المتغير العشوائي.

3-2-6 جمع البيانات ومصادرها:

بعد تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي تم جمع البيانات الخاصة بالمتغيرات وللمدة الزمنية (2000-2020) أي بواقع (21) مشاهدة. ولغرض زيادة الدقة في عمليات التحليل الاحصائي والاقتصادي في الدراسات والبحوث يتم الاعتماد في جميع البيانات على اقل عدد من المصادر ويفضل ان تجمع من مصدر واحد وذلك لتقليل الأخطاء التي تحدث في عمليات اعداد وطباعة ونشر البيانات ولذلك تم هنا وفي دراستنا الحالية جمع البيانات حول العراق من البنك الدولي للمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي و أعداد السكان) في حين تم جمع بيانات دليل التنمية البشرية من تقارير التنمية في العراق لسنوات متعددة.

الجدول (4): بيانات التنمية البشرية في العراق للمدة (2000-2020)

السنوات	دليل التنمية البشرية (HDI)*	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) **	اعداد السكان (POP) ***
2000	0.481	48.36	23.49
2001	0.488	36.17	24.2
2002	0.469	32.92	24.93
2003	0.501	21.92	25.64
2004	0.542	36.62	26.31
2005	0.564	49.95	26.92
2006	0.567	65.14	27.44
2007	0.567	88.83	27.91
2008	0.573	131.61	28.38
2009	0.576	111.65	28.97
2010	0.578	138.51	29.74
2011	0.583	185.75	30.72

31.89	218	0.59	2012
33.15	234.63	0.642	2013
34.41	228.41	0.694	2014
35.57	166.77	0.617	2015
36.61	166.6	0.656	2016
37.55	187.21	0.667	2017
38.43	227.36	0.671	2018
39.3	235.5	0.674	2019
40.22	166.75	0.731	2020

المصدر: * منظمة الأمم المتحدة للتنمية، دليل التنمية البشرية ، تقارير التنمية البشرية في العراق.

* * النتاج الإجمالي من مصدر البنك الدولي (مليار دولار)

*** اعداد السكان من مصدر البنك الدولي (مليون نسمة)

4-2-6 اختبارات قياسية لأثر النمو الاقتصادي والزيادة السكانية على مؤشر التنمية البشرية في العراق للمدة (2000-2020)

- أختبار أستقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة): للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير من المتغيرات على حدا، وحتى لا نحصل على الانحدار الزائف، يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test)، على الرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة فإن أهمها وأكثرها شيوعا في الدراسات الأقتصادية هو اختبار ديكي فولر الموسع ويتضح من الجدول (4) أنه حسب اختبار ديكي فولر الموسع ان للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يتضمن كل من التنمية البشرية (HDI)، النمو الاقتصادي (ECG)، اعداد السكان (POP).

الجدول (5): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة							
مستوى التكامل عند مستوى المتغيرات	Variables	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
I(1)	HDI	no 0.8658	* 0.0639	No 0.9781	*** 0.0007	*** 0.0044	*** 0.0002
I(1)	ECG	no 0.6696	no 0.8384	no 0.7222	no 0.1168	no 0.2097	** 0.0126
I(1)	POP	no 1.0000	no 0.9620	no 0.9875	no 0.8500	*** 0.0000	no 0.9565

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (E Views10)

- (*)مستقرة عند مستوى معنوي(10%)؛(**)مستقرة عند مستوى معنوي(5%)؛(***)مستقرة عند مستوى معنوي(1%).

أتضح من نتائج هذا الاختبار بانها لا تعطي درجة سكون متطابقة عند المستوى،اي إنها تحتوي على جذر الوحدة وأنها تصبح متطابقة بعد اخذ الفرق الاول لها. وهذا يشير إلى أن كل متغيرات الدراسة هم متكاملين من الدرجة الاولى(I(1)، المتكونة من المتغير التابع هو دليل التنمية البشرية التي يرمز له بـ(HDI) والمتغيرين المستقلين هما

(النمو الاقتصادي الذي يرمز له بـ(ECG) واعداد السكان التي ترمز له بـ(POP)، أي أنهما يعطيان نفس درجة السكون وتجدر الاشارة هنا إلى انه تم استخدام البيانات الاصلية وللسلسلة الزمنية (2000-2020). ولتأكيد من صحة اختبارات جذر الوحدة، اظهر برنامج (Eviews) النتائج متطابقة مع اختبار ديكي فولر.

ولاغراض المعالجة يتطلب تطبيق اختبار (ARDL) لعدد أكبر من البيانات أو المشاهدات على الرغم من فترات الابطاء هي (2 , 0) فقط، وهي لن تؤثر على جودة ودقة النموذج المستحصل عليه في الحالتين وسوف لن يؤثر على درجات الحرية للخطأ. لذلك بعد تحول البيانات السنوية إلى بيانات فصلية لتوسع حجم العينة، تقدير دالة دليل التنمية البشرية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لابطاء الموزع (ARDL).بعد التأكد من اختبار جذر الوحدة التي يتطلب شروطه بعد اخذ نفس الدرجات وعدم سكونها في الفرق الثاني. ولم تظهر فروق في النتائج لذلك تم اعتماد البيانات الاصلية من دون توسيع لأغراض هذه الدراسة.

- تقدير أثر النمو الاقتصادي والزيادة السكانية على دليل التنمية البشرية في العراق للمدة (2000-2020): لتقدير أثر النمو الاقتصادي والزيادة السكانية على دليل التنمية البشرية في العراق خلال مدة الدراسة، ولذلك يجب الاجراء في البداية باختبار (VAR) وذلك من اجل تحديد أقصى عدد فترات الأبطاء المثلى.

1- اختبار فترات الإبطاء المثلى : لتحديد فترة الأبطاء تم أستخدام عدد من معايير أختبار طول الأبطاء وهذه المعايير هي:(LogL)،(LR)،(FPE)،(AIC)،(SC)،(HQ)حيث يتم أختيار فترة الأبطاء التي تعطي أقل قيمة في كل معيار من هذه المعايير، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (6) اختبار فترة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: HDI ECG POP
Exogenous variables: C
Date: 11/15/22 Time: 20:08
Sample: 2000Q1 2020Q4
Included observations: 74

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-95.04035	NA	20.51046	11.53416	11.68120	11.54877
1	-26.45507	104.8951	0.019015	4.524126	5.112277	4.582590
2	-3.989590	26.42998	0.004437	2.939952	3.969215	3.042263
3	22.68222	21.96502*	0.000799	0.860916	2.331292	1.007074
4	41.97809	9.080409	0.000607*	-0.350363*	1.561126*	-0.160357*

indicates lag order selected by the criterion *
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

يتضح من الجدول (6) أن فترة الإبطاء المثلى هي (4) أعتماداً على المعيارات المستخدمة، حيث يتم اختيار الفترة التي تعطي اقل القيم. كما ويمكن الاستدال على فترة الابطاء عن طريق اختبار Akaike والموضع في الشكل البياني الملحق:

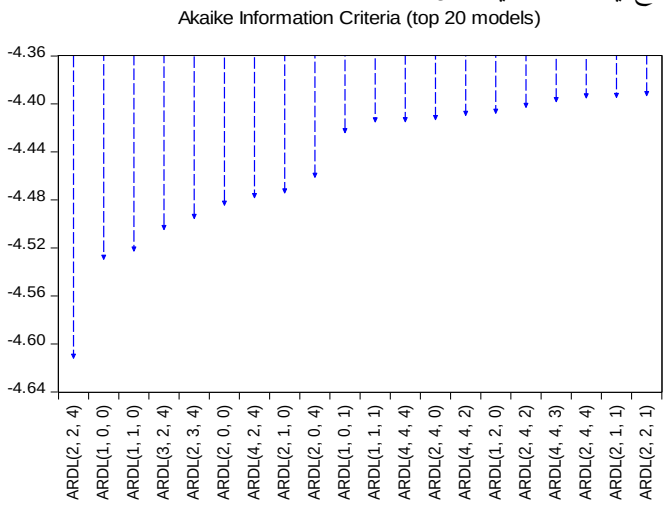

شكل (3) تحديد أفضل نموذج حسب معيار Akaike infortiomation Criteria

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

ويتضح من الشكل (3) أن فترات الإبطاء المثلى التي تم أختيارها تلقائياً والتي تعطي أقل قيمة أعتماداً على معيار Akaike هي (4 ، 2 ، 2).

- **اختبار الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL):** تشير التقديرات الاولية لنتائج اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) والمبينة في الجدول ادناه ان قيمة معامل التحديد مرتفعة وهي مقدرة بـ (94.59%) وهذا يشير على ان المتغيرات المستقلة تفسر تقريبا التغيرات في دليل التنمية البشرية، لذلك فان احتمال معانات النموذج من مشاكل قياسية واردة، وقيمة احتمالية (F-statistic) للنموذج ككل البالغة (10.4906) اي ان النموذج معنوي عند درجة حرية (5%)، وقيمة (D.W) المحتسبة تساوي (2.44) وهي قريبة من (2)، حيث تقع في منطقة العدم اي ان الانموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي .كما مبين في الجدول الأتي :

الجدول (7) نتائج اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL)

Dependent Variable: HDI
Method: ARDL
Date: 11/16/22 Time: 00:56
Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 17 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags، automatic): ECG POP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(2،2،4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HDI(-1)	-0.109658	0.392530	0.279362-	0.7893
HDI(-2)	-0.735072	0.350403	-2.097789	0.0807
ECG	0.000316	0.000278	1.138509	0.2983
ECG(-1)	-0.000328	0.000530	-0.619515	0.5584
ECG(-2)	0.000705	0.000433	1.630590	0.1541
POP	-0.251669	0.268670	-0.936720	0.3851
POP(-1)	-0.054895	0.827235	-0.066359	0.9492
POP(-2)	1.299815	1.257968	1.033266	0.3413
POP(-3)	-1.683437	1.075995	-1.564540	0.1687
POP(-4)	0.715734	0.400880	1.785408	0.1244
C	0.490705	0.248229	1.976822	0.0954

R-squared	0.945900	Mean dependent var	0.617176
Adjusted R-squared	0.855734	S.D. dependent var	0.056009
S.E. of regression	0.021274	Akaike info criterion	-4.610036
Sum squared resid	0.002715	Schwarz criterion	-4.070898
Log likelihood	50.18531	Hannan-Quinn criter.	-4.556445
F-statistic	10.49064	Durbin-Watson stat	2.447549
Prob(F-statistic)	0.000000		

Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

- **اختبار التكامل المشترك من خلال اختبار الحدود (Bounds Test):** يوضح الجدول (8) نتائج اختبار الحدود لنموذج دالة دليل التنمية البشرية في العراق المتمثل بالتنمية البشرية (HDI)، إذ يتضح ذلك من خلال مقارنة قيمة (F-statistic) المحتسبة مع قيمة F الجدولية عند الحدين الادنى I(0) والاعلى I(1)، تبين النتائج التي تم الحصول عليها بأن قيمة (F-statistic) المحتسبة تساوي (6.117572) عند مستوى معنوي (5%) وهي أكبر من قيمة الحدين الاعلى والادنى للقيم الحرجة كما يبين في الجدول ادناة، وهذا يدل على أن المعادلة متكاملة، وهذا يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (8) اختبارالحدود لتحديد علاقة التكامل المشترك Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.117572	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
		Finite Sample: n=35		
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

- تقدير العلاقة طويلة الاجل بأستخدام منهجية (ARDL): بعد اجراء اختبار الحدود بوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، ولتوضح نتائج تقدير معاملات النموذج في الاجل الطويل. وكما هو مبين في الجدول (9)، حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات تأثير غير معنوي بين النمو الاقتصادي (ECG)والمتغير التابع المتمثل بدليل التنمية البشرية. أما بالنسبة للزيادة السكانية (POP)، فاشارت إلى وجود علاقة طردية مع دليل تنمية بشرية وذات تأثير معنوي أي عند زيادة النمو السكاني بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى الزيادة في دليل التنمية البشرية بمقدار قيمة المعلمة للمتغر المستقل الزيادة السكانية التي تبلغ (0.13850). لذا ومن خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج المعادلة التي تمثل العلاقة في الاجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمعتمد في دالة دليل التنمية البشرية والتي يمكن ان تأخذ الشكل والعلاقات الأتية:

$$HDI = 0.2660 + 0.0004ECG + 0.0138POP$$

الجدول (9) تقدير العلاقة طويلة الاجل من خلال منهجية (ARDL)

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECG	0.000376	0.000208	1.811729	0.1200
POP	0.013850	0.005000	2.769851	0.0324
C	0.266004	0.087095	3.054182	0.0224
EC = HDI - (0.0004*ECG + 0.0138*POP + 0.2660)				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

- تقدير معلمات الاجل القصيرة ونموذج تصحيح الخطأ (ECM): من خلال الجدول (10) يلاحظ ان قيمة معلمة الاجل القصير للمتغيرات الدراسة بعد أخذ الابطاء الاول، إذ ان دليل التنمية البشرية المتمثل بالمتغير التابع هي موجبة ومعنوية عند مستوى معنوي (5%)، أما بالنسبة للمتغير المستقل الاول المتمثل بالنمو الاقتصادي تبين أنه ذو أشارة سالبة ومعنوية عند مستوى معنوي (5%) وفقا للقيمة الاحتمالية (0.0286). كما يلاحظ ان قيمة معامل تصحيح الخطأ {CointEq(-1)} أو سرعة التكيف بلغت (1.844730-) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) وهذا يعني أن نسبة أختلال دليل التنمية البشرية يمكن ان يصل إلى حالة توازن في الاجل الطويل، أي ان

الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (18.44%) تجاه القيمة التوازنية قصيرة الاجل خلال العام نفسها وهذا يشير ان سرعة التكيف عالية نسبيا في الانموذج، ومن ثم وجود علاقة توازنية طويلة، وبذلك سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة توازنية قصيرة الاجل.

الجدول (10) تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HDI(-1))	0.735072	0.244771	3.003096	0.0239
D(ECG)	0.000316	0.000145	2.178322	0.0722
D(ECG(-1))	-0.000705	0.000246	-2.866570	0.0286
D(POP)	-0.251669	0.185210	-1.358831	0.2231
D(POP(-1))	-0.332112	0.448881	-0.739867	0.4873
D(POP(-2))	0.967703	0.457013	2.117450	0.0786
D(POP(-3))	-0.715734	0.194363	-3.682458	0.0103
CointEq(-1)*	-1.844730	0.304486	-6.058501	0.0009

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

إجراء الاختبارات التشخيصية:

أ- اختبار عدم ثبات التباين Heteroscedasticity Test: يوضح جدول (11) نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج المقدر من خلال اختبار (ARCH) بعد اخذ ابطائين، يتبين أن قيمة الاحتمال لكل من (F- statistic) و(Chi -Square) أقل من (5%) أي معنوية، وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم التي تنص على وجود مشكلة ثبات التباين للنموذج المقدر.

الجدول (11) ARCH Test

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.558274	8)،Prob. F(4	0.6996
Obs*R-squared	2.836898	Prob. Chi-Square(4)	0.5855

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (EViews10)

ب ـ اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي LM Test Correlation Serial: يوضح الجدول (12) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي، حيث يتبين أن قيمة F المحتسبة معنوية عند مستوى (5%) وبذلك نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة ارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ ، أي بمعنى أن النموذج يواجه مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

الجدول (12) LM Test

Breusch - Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	501.7676	2)،Prob. F(4	0.0020
Obs*R-squared	16.98308	Prob. Chi-Square(4)	0.0019

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

ج - اختبار التوزيع الطبيعي : يوضح الشكل (4) اختبار Jarque - Bera اذ يتبين أن القيمة الاحصائية (0.941727) أكبر من (5%)، ومن ثم فأن قيمة JB > X^2 a، لذا فإن الشكل البياني أخذ شكل الجرس تقريباً، وأن إحصائية (Skewness) قريبة من الواحد حيث بلغت نحو (0.5080-)، لذلك سوف نقبل فرضية العدم التي تنص على ان بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً حول وسطه الحسابي وعلى شكل جرس.

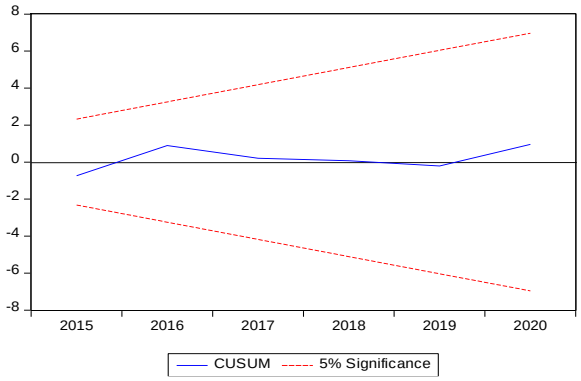

الشكل (4) اختبار التوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (EViews10)

ـ اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج Stability Diagnostics : يوضح الشكل البياني (5) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج وفقاً لاختباري (CUSUM Test) و (CUSUM of Squares)، حيث يلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة لنموذج الدراسة .

الشكل (5) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج (CUSUM Test)

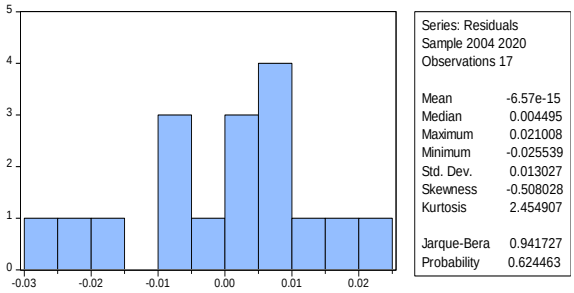

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

7- الاستنتاجات والتوصيات

1-7 الاستنتاجات: استناداً إلى ماجاء في هذه الدراسة من جوانبها النظرية والتطبيقية واعتماداً على نتائجها تم وضع مجموعة من الاستنتاجات وكما يأتي:

1-1-7 استنتاجات من الجانب النظري

1- لم توضع العديد من الدراسات السابقة وخاصة في منتصف القرن الماضي اثار النمو السكاني على دخل الفرد وخاصة التأثيرات السلبية منها، وقد ايد هذا الرأي الاقتصادي (جوليان سايمون) وقد اشار إلى ان التأثيرات على المدى البعيد يمكن ان تكون ايجابية في حين كانت هنالك فكرة في سبعينات القرن الماضي ومابعدها على ان النمو السكاني ظاهرة محايدة في علاقاتها مع النمو الاقتصادي لذا نستنتج بان العلاقة لاتزال موضع جدال ولم يحسم نظراً للتداخلات المتعددة بين عوامل المتغيرين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي.

2- تطبق مجموعة من السياسات وخاصة في الدول النامية تهدف إلى عدم استقلال الموارد المتاحة بما في ذلك قوة العمل الناتجة من الزيادة السكانية الأمر الذي سوف ينعكس في الجوانب الاقتصادية والبشرية وجوانبها التنموية، وهذه تعد سياسات ضغط للابقاء على تخلف الدول النامية وسوف تعكس جوانب سلبية للنمو السكاني، إلا انه وانتهاج سياسات معاكسة تشجع الانتاج سوف تستوعب الزيادات السكانية وتحقق نمواً اقتصادياً يمكنه المساهمة الكبيرة في تحسين اوضاع التنمية البشرية في المجتمع على المدى القريب والمدى البعيد.

3- توجد علاقة طردية بين قوة العمل وادارة الاقتصاد في البلد ومن ثم المشاركة الكفؤة في التنمية، اذ ان زيادة الطلب على الانتاج سوف يزيد من الانتاجية وينظم من فعالية الانتاج بتوزيعه على عدد أكبر من السكان وبذلك يخفف من الاعباء العامة على المجتمع وخاصة اذا كانت القوى العاملة فنية متعلمة ماهرة.

4- العديد من دول العالم يكون فيها النمو السكاني عاملاً ينطوي على عدد من الاليات الداعمة للنمو الاقتصادي ينتج عنها ارتفاع في الدخل القومي ومن ثم ارتفاع في دخل الفرد يرافق ذلك انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية منها خدمات التعليم والصحة وذلك نتيجة التحسن في مؤشرات التنمية البشرية وفي دليل التنمية البشرية وهذا يؤدي إلى ارتفاع الميل للادخار.

2-1-7 استنتاجات من الجانب التطبيقي المستند إلى النتائج

1- تبين من خلال الجانب التطبيقي فيما يخص العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي بأنها كانت إيجابية أي ان الزيادة في سكان العراق تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي وبذلك نستنتج بأنه يمكن للسكان المساهمة في النمو الاقتصادي عن طريق عدد من المساهمات وهذا مايتفق مع وجهة النظر التي تؤيد العلاقة الإيجابية بين المتغرين إلا انه يمكن التكهن هنا ولربما قد تكون هذه العلاقة مزيفة خلال مدة الدراسة اذ ان المؤشرات العامة لاتشير إلى ذلك ولربما تكون الزيادة في اعداد السكان طبيعية ناتجة من عوامل متعددة منها عدم تنظيم الاسرة أو انخفاض الوعي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمساوئ التي تحدثها هذه الزيادة على المدى القريب والبعيد في حين ان إيرادات صادرات النفط اخذت بالزيادة أيضاً خلال الفترة الماضية وبذلك أظهرت علاقة الانحدار الخطي البسيط علاقة إيجابية.

2- اظهر اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاثة المعتمد (دليل التنمية البشرية) والمستقلة (النمو الاقتصادي واعداد السكاني) عدم استقراريتها جميعاً بينما كانت مستقرة عند اخذ الفرق الأول وهذا يؤكد عدم تجانس البيانات بصيغتها الحقيقية وتطلب معالجتها لاستخدامها في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة.

3- أشار اختبار الانحدار الذاتي للابطاء الموزعة (ARDL) إلى ان قيمة معامل التحديد عالية جداً وهي (0.94) وهو مؤشر احصائي جيد يبين تفسر المتغيرات المستقلة للتغير في قيم المتغير المعتمد (دليل التنمية البشرية) إلا ان هذا يمكن ان ينتج عنه مشاكل قياسية منها الارتباط المتعدد بين قيم المتغيرات المستقلة والتي قد تؤدي إلى ظهور قيمة معامل التحديد مرتفعة ويؤكد ذلك تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي اجري في المبحث الأول الجانب التطبيقي وأكد وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين وقد يكون ذلك قد انعكس في زيادة قيمة معامل التحديد هنا.

4- أكدت نتائج اختبار التكامل المشترك من خلال اختبار الحدود بان النموذج المتحصل عليه لدراستنا الحالية يحظى بتكامل مشترك وذلك من خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة مع الجدولية والتي أظهرت معنوية عند مستوى (5%) وهذا التكامل في النموذج يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات وبذلك ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة.

5- اثبتت منهجية (ARDL) المستخدمة في التحليل القياسي والتي تم تحديدها من خلال نتائج استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات بان العلاقة بين المتغيرات طردية في الاجل الطويل كما انها يمكن ان تصل إلى نفس العلاقة في الاجل الطويل من خلال اختبارات المدى القصير وبذلك يمكن اعتماد النموذج في التقديرات المستقبلية.

6- كانت نتائج الاختبارات التشخيصية مؤكدة للعلاقات بين المتغيرات في النموذج فقد اثبت اختبار عدم ثبات التباين ان قيم الاحتمالية معنوية عند مستوى (5%) ويعني وجود مشكلة ثبات التباين للنموذج المقدر ووجود ارتباط ذاتي بين قيم حد الخطأ في اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي، كما ان بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً حول وسطه الحسابي.

7- نستنتج من خلال النتائج استقرارية المعلمات المقدرة لنموذج الدراسة وذلك من خلال اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج والذي يبين عدم تقاطع دالة النموذج مع الخطوط المفترضة ضمن الشكل البياني لاختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج (CUSUM Test).

2-7- التوصيات: استناداً إلى ماجاء في الاستنتاجات يمكن وضع مايلي من التوصيات:

1- استبعاد النظرة التشائمية حول الزيادة السكانية وجوانبها السلبية في النمو الاقتصادي اذ ان زيادة عدد السكان في عمر العمل سوف يكون له تأثير كبير في مجالات الاستثمار والادخار وسوف يؤدي ذلك إلى تحسين الوضع الاقتصادي.

2- توفير فرص العمل للافراد وخاصة في سن العمل عن طريق اعداد برامج إنتاجية واستثمارية مختلفة يوظف فيها الطاقات المتجددة وبذلك يحصل نمواً وتنمية اقتصادية.

3- الاستفادة من تجارب العديد من الدول في مجال استغلال الفرص الديموغرافية ومنها الصين ودول جنوب اسيا في تحسين وضع التنمية البشرية من خلال تحسين جوانب التعليم والارتقاء بالمهارات والتوجه نحو تحسين وزيادة الانتاج وتنوعه.

4- اتخاذ إجراءات حول التنسيق بين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي في خدمة التنمية البشرية وذلك بتقليل نسب البطالة وزيادة المعرفة وتقديم الرعاية الصحية.

5- توجه الحكومة نحو تنويع مصادر الدخل العام في البلد عن طريق تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي وصولاً إلى ان تكون الزيادة في معدلات نمو الناتج نابعة من الزيادات في حجوم الاستثمارات العامة والخاصة مع التوجه نحو سياسات زيادة الصادرات والتقليل من الاستيرادات حيث سوف ينعكس ذلك في مؤشرات التنمية البشرية.

6- زيادة فرص العمل المستدامة التي تخدم التنمية البشرية بتشيع القطاعين العام والخاص نحو ذلك لامتصاص الزيادة السكانية في المستقبل.

7- تعظيم الانتفاع من موارد المجتمع الذي يعد الأساس للتنمية البشرية من خلال اعتماد الأنفاق العام في مجالات السكان كجزء أساسي من استثمارات الدولة ودعم الأنفاق العام على الصحة والتعليم والثقافة على اعتبار انها الأركان الرئيسة للتنمية البشرية الشاملة فضلاً عن النهوض بدور المرأة الذي يساعد في احداث التنمية البشرية المستدامة.

8- العمل على خفض المشكلة السكانية في العراق باتخاذ إجراءات منها رفع مستويات الدخل أو اعداد برامج تنظيم الاسرة وادراجها ضمن خطط التنميّة الاقتصادية والبشريّة من خلال التحرر الاقتصادي بالابتعاد عن التبعية النقدية والتكنولوجية والمصرفية وزيادة التعليم فضلاً عن فتح واستحداث مراكز زراعية وصناعية وخدمية.

9- نوصي بالاستمرار في مجال البحث العلمي فيما يتعلق بالعلاقة بين المتغيرات الثلاثة المدروسة كونها ذات أهمية كبيرة حالياً وفي المستقبل مع اعداد برامج وقواعد بيانات للمساعدة في تطبيق القواعد العلمية والاقتصادية في خدمة المجتمع.

8- المصادر

8-1 التقارير الرسميّة

1. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط، بغداد، 2010.
2. بيانات البنك المركزي العراقي لعام 2014 .
3. منظمة الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنميّة البشرية، للسنوات (2001 الى 2015)
4. منظمة الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنميّة الإنسانية العربية، 2009.
5. منظمة الصحة العالمية، تقرير السنوي ، للسنوات (2009 ، 2011 ، 2015).

8-2 الرسائل الجامعية:

1- أبو شعبان، هيام وائل محمد (2016) ، أثر التمويل الخارجي على النمو الإقتصادي ، دراسة تطبيقية لدول عربية ، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، الجامعة السالمية - غزة.

2- جباري، شوقي (2015). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

3- الدليمي، فواز جار الله نايف و السبعاوي، عبد الله خضر عبطان، (2012)، دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة 1985-2010، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 109 ، جامعة الموصل.

4- سعدي ، هند (2017) أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادى فى البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد بو ضياف المسيلة ، الجزائر.

5- عقبة، قطاف، (2019)، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الاقتصادية الجزائرية ، دراسة حالة: شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر .

8-3 المجلات والندوات والمؤتمرات:

1- عبد الرزاق، سعد (2018) تحليل جغرافي لتوزيع سكان محافظة بابل 1997-2011، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل.

2- عبدالرحيم ، وميض كريم (2021) ، أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات في النمو الاقتصادي – العراق حالة دراسية، بحث دبلوم عالي، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

8-4 الكتب:

5- ابو عيانة، فتحي محمد، (2000)، جغرافية السكان، دار النهضة، ط5، دار النهضة العربية، بيروت.

6- تدارو ، ميشيل ،(2006) التنميّة الاقتصادية ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ، السعودية.

7- الخريف ، رشود ،(2008) السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات، الطبعة الثانية، دار المؤيد، المملكة العربية السعودية.

8- خشيب، جلال (2015)، النمو الاقتصادي، شبكة الالوكة للنشر الكتب الالكترونية.

9- سلطان ، محمد سعيد(1983)، إدارة الموارد البشريّة ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، ط1.

10- عجمية، محمد عبد العزيز وناصف، ايمان عطية، (2002)، التنميّة الاقتصادية،دراسات نظرية تطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، الطبعة الاولى.

11- عطية ، عبد القادر محمد عبد القادر(2003)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

12- عطية، شوقي، (2017)، السكان في لبنان من الواقع السياسي إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي، الطبعة الثانية، دار نلسن للنشر، بيروت لبنان.

13- الرهوان ، محمد حافظ ، (2006) التنميّة الاقتصادية ومسئولية الحكومة عن تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، مصر.

14- مفيد، ذنون يونس (2011) اقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الرمال للنشر والتوزيع، عمان –الاردن.

15- موريس، روب، (1979)، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، ترجمة هشام متويل، ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،.

8-5 المواقع الالكترونية :

1- الصليخي ، لمياء فليح ابراهيم حمزة ، (2017)النمو السكاني "محاضرات"، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، قسم الجغرافية. على الموقع الالكتروني : https://humanities.uobabylon.edu.iq

8-6 المصادر الإنكليزية:

1. L. Bellanger – C . Benabou et autres, (1998), Gestion stratégique des ressources humaines, Ed. Goeeten –Morin, Québec.
2. J- M Peretti, (1990), Gestion des ressources humains , Ed .vuiber, Paris.
3. J.b Gilbert et autres, (1998), Organisation et management, Ed .d'organisation, 2éme édition, Paris.
4. Aghion, Philippe and Howitt, Peter, (2007), Capital, innovation, and growth accounting, JOURNAL ARTICLE Oxford Review of Economic Policy, Vol. 23, No.1, THE SOLOW GROWTH MODEL (SPRING), Oxford University Press.